

مشاركة المرأة في انتخابات البلديات واللامركزية في الأردن

آب ۲۰۱۷







#### المقدمة

#### المنهجية

#### الإطار العام

البلديات

اللامركزية

تواجد المرأة في الإدارة المحلية

نتائج المرأة في البلديات

نتائج المرأة في مجالس المحافظات

#### عينة البحث

#### تحليل العينات

تحليل البيانات الشخصية للمشاركات

العمر

نوع الشهادة

الحالة الاجتماعية

الخلفية المهنية

نوع المقعد

عدد مرات المشاركة

#### تحليل تجربة الترشح

دوافع المشاركة

الهدف من المشاركة كنساء في الانتخابات

أهم مصادر الدعم

التحديات والعقبات

المعرفة المسبقة بقانون البلديات قبل الترشح

### تحليل فترة العضوية

عضوية اللجان

طرح قضايا المرأة

التدريب بعد الفوز بالعضوية

مواجهة التحديات الاجتماعية أثناء العمل البلدي

تقييم علاقة العمل مع الأعضاء الآخرين من الرجال والنساء

إسهامات النساء في المجالس البلدية

الرغبة في تكرار التجربة

#### توصيات ختامية

#### ملحق

# المقدمة:

مرت المملكة الأردنية الهاشمية بعدة محطات تشريعية أولـت أهميـة للعديـد مـن القوانيـن التي تمس المشاركة في إدارة الدولـة، وخاصـة مع إطلاق عملية الإصلاح السياسي منـذ ٢٠١١، عبـر صيـغ متعـددة لمفهـوم الإدارة أو الحكـم المحلـي، وصـولا لمفهـوم اللامركزيـة علـى المسـتوى المحلـي، بهـدف التنظيـم الإداري المولـة وتوزيـع النشاطات والواجبات وتقليـص الفجـوة فـي تقديـم الخدمـات المحليـة بشـكل أكثـر ديناميكيـة بيـن الحكومـة مـن جهـة وبيـن المواطنيـن مـن جهـة أخـرى (سـيما المتواجديـن في المحافظات الطرفيـة) عبـر ممثلين محليين منتخبيـن في مجالس تعنى بالجوانـب الخدميـة والتنمويـة فـي مسـاحات جغرافيـة محـددة والتنمويـة فـي مسـاحات جغرافيـة محـددة تختص كل منها بمتطلبات واحتياجات معينة.

أحدثت انتخابات ٢٠١٧ قفزة نوعية تمثلت بإجراء انتخابات بلدية إضافة لانتخابات اللامركزية في نفس اليوم، لم تكن إلا للتدليل على التكامل في أعمالهما التي تختص بوحدات جغرافية اعتمدتها الدولـة الأردنيـة لهـذا الشـأن عبـر الاستمرار باعتماد صيغ بلديات موجودة بشكل سابق أو باستحداث ودمج أخرى، وإيجاد آليات للتنسيق مع مجالس المحافظات المستحدثة في المناطق المعنية، وبذلك لا يمكن الفصل بيـن الانتخابـات البلديـة التـى تمـت فـى آب ٢٠١٧ بموجب قانون البلديات رقم ٤١ لعام ٢٠١٥، وبين انتخابات اللامركزية التي أجريت لأول مرة في ٢٠١٧ بموجب قانون اللامركزية رقم ٤٩ للعام ٢٠١٥، مع ملاحظة أن قانون اللامركزية بالذات بقى عصيـاً عـن الفهـم حتـى لأعضـاء مجالـس المحافظات وبالضرورة لـم يلمـس المجتمـع المحلى أهميته وقوته كلون التعامل المباشير في الموضوع الخدمي بالـذات مرتبـط بالبلديات والمجالس المحلية.

أتت التشريعات الجديدة المرتبطة بتعديل قانون البلديات رقم ٤١ لعام ٢٠١٥، واستحداث قانون اللامركزية رقم ٤٩ لعام ٢٠١٥ لاجتراح آلية جديدة لعملية إدارة الهيئات المحلية المنتخبة وربط ذلك أيضاً بتغيير اسم وزارة البلديات بالتحديد لتأخذ ذات الاسم "وزارة الإدارة المحلية" من منطلقات عدة منها السياسي الذي يرمي إلى ترجمة لمبدأ حكم الشعب بنفسه، ووسيلة لرصد متطلبات المواطنين بشكيل مباشير وتعيزين لانخراطهم في

التشكيلات الإدارية على مستويات أعلى ذات مسؤولية سياسية أكبر في الدولة والتي تتم عبر انتخابات ممثلين للشعب في مجلس النواب، وبكل تأكيد تعزيز لمبدأ اللامركزية الإدارية وإعطاء خصوصية لكل منطقة جغرافية تحاكي متطلباتها والخدمات المرتبطة بها واقتران ذلك بموازنة معدّة بشكل مسبق بعيداً عن مركزية العمل في العاصمة كما كان معمول به سابقاً.

كما تعتبر الإدارة المحلية أحد أوجه المواطنة، وما يتضمنه ذلك من تعزيز لحريات وحقوق المواطن، خاصة عبر مشاركته في صناعة القرار على مختلف المستويات. وذلك عبر مشاركة الدولة لمهماتها بحسب الأولويات المحلية والإمكانات المتوفرة مما له أثر كبير في سد احتياجات المواطنين، وخلق بيئات متوازنة وتوفير الأسباب لتسهيل حياة المواطنين، وارتباط ذلك بالسلم والتناغم الاجتماعي إضافة لوظيف الطاقات المحلية للصالح العام.

أما الجانب الاقتصادي للإدارة المحلية فيأتي متوائماً مع الرؤية الحكومية لتضبط النفقات وتخفيضها، وبذلك كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية في البلديات ومجالس الحكم المحلي تعكس جهود الحكومة الاقتصادية، عبر توفير احتياجاتها بفاعلية أكبر وسرعة في الإنجاز إضافة لاستخدام الإمكانات المحلية، وبذلك يتم التأسيس لمشاريع اقتصادية محلية عبر تكامل الاحتياجات والإنتاج المحلي محلية وصولاً لمشاريع اقتصادية ذات طابع محلي في كل منطقة.

راعت قوانين الانتخاب في الأردن تواجد المرأة في إفرازاتها، ومنـذ بـدء العمـل بنظـام الكوتـا في مرحلـة الانفـراج الديمقراطـي بدايـة التسـعينات، بقـي الهاجـس الأكبـر والسـؤال المتكـرر عـن مـدى نجاعـة هـذا التمييـز الإيجابـي لإشـراك المـرأة ولمـاذا تغيـب كمرشحة وكناخبـة أو حتى لدى التعيين.

أخيـرا، تهـدف الدراسـة إلـى تحليـل مشـاركة النساء في الانتخابات المحلية، ومشاركتها في عضويـة المجالـس المنبثقـة عـن الانتخابـات الأخيـرة، وذلـك للوقـوف علـى أهـم عناصـر تجربـة المشـاركة، سـواء في الانتخابـات، أو في مجالـس الإدارة المحليـة، فـي مسـعى للخـروج بتوصيات لتعزيز مشاركتهن.



### تقوم هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، يعتمد ثلاث أدوات رئيسة هي :



جمع المعلومات وتحليل البيانات المتوفرة في التقارير الرسمية.



عقد مقابلات معمقة مع عضوات مجالس بلدية ناجحات بالتنافس الحر أو الكوتـا أو التعييـن فـي حـال مجالـس المحافظـات، وشـخصيات علـى علاقـة بموضوع الدراسة. تم عقد ٣٨ مقابلة. (فى الملحق تفاصيل هذه المقابلات).



## الإطار العام :



# חחח البلديات:

يأتي الإشراف على البلديات عبر وزارة الإدارة المحلية (التي حملت اسم وزارة الشؤون البلدية حتى منتصفعام ٢٠١٩) التي تم تأسيسها في العام ١٩٦٥ باسم وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية وأبرز مهماتها الاشراف والرقابة والتدقيق على أداء البلديات المالي والإداري والتنظيمي ومدى التزامها بالقوانيـن والأنظمة والتعليمات، وإجراء الانتخابات البلدية في موعدها القانوني.

أما هيكليـة البلديـة فموجـودة عبـر المجلسـين البلـدي والمحلـي وكانـت هـذه الهيكليـة قـد مـرت بتطـورات عديدة تناسبت مع ازدياد عدد السكان وتنـوع احتياجاتهم ونموها؛ فارتفع عـدد المجالـس البلديـة مـن ١٠ مجالـس في العـام ١٩٢٠ أي قبـل تأسيس إمـارة شـرق الأردن بعام توزعـت علـى إربـد، والكـرك، والسـلط، ومعـان، وعمّـان، وجـرش، ومأدبـا، وسحاب، والطفيلـة، وعجلـون، إلـى ١٥ قبيـل إعـلان الملـك عبـد اللـه الأول للمملكـة الأردنيـة قبيـل إعـلان الملـك عبـد اللـه الأول للمملكـة الأردنيـة لهاشمية في العام١٩٤٦، حيث أضيفت بلديات جديدة في كل مـن الرمثـا، الحصـن، المفـرق، وعنجـرة وكفرنجـة، وصولاً إلى العدد الحالي والبالغ ١٠١ بلدية تشمل أمانة عمان الكبرى، و يتبع ٣٥٧ مجلس محلي لـ ٨٢ بلديـة تتولى الجانب الخدمـي والبيئـي والتنمـوي إضافـة للرقابـة الصحيـة ومنح التراخيص للمنشآت والتخطيط والتنظيم.

# اللامركزية:

استحدثت مجالس المحافظات بالمصادقة على قانون اللامركزية رقم ٤٩ لعام ٢٠١٥، وبذلك تشرف وزارة الداخلية الأردنية على مجالس المحافظات التي تتشكل من ٣٨٠مقعداً، ويتم اختيار الأعضاء بانتخاب ٨٥٪ منهم وبتعيين ١٥٪ من قبل رئيس الوزراء وبتنسيب وزير الداخلية.

بحسب قانون اللامركزية، تكمن أبرز المهمات بالتخطيط الإداري والتنموي، إضافة لإعداد وإقرار موازنة المحافظة بما في ذلك موازنة البلديات، كما تكمن مهام تتصل بالتنمية المحلية والمشاركة في المهمات المنوطة بالمجالس البلدية والمحلية. (دليل ارشادي والمسؤوليات لعمل مجالس المحافظات والبلدية والمحلية في الموان، الصادر عن اللجنة الوطنية المؤون المرأة).



### ■ تواجد المرأة في البلديات بعد إجراء انتخابات آب ٢٠١٧ :

استمر العمل بنظام الكوتا فيما يخص الهيئات التمثيلية في المملكة وفق قوانين الانتخاب ففي الانتخابات الأخيرة آب ٢٠١٧، عالجت المادة ٣٣ من قانون ٤١ لعام ٢٠١٥ موضوع الكوتا إذ خصص بحسب الفقرة (أ) للنساء مقعد واحد لعضوية المجلس المحلي من المقاعد المقررة ويتم إشغاله من المرشحة التي حصلت على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ولم يحالفها الحظ بالتنافس المباشر مع باقي المرشحين وإذا لم تترشح أي واحدة لانتخابات المجلس المحلي فيتم التعيين بقرار من الوزير من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين لذلك المجلس المحلي.

أما في الفقرة (ب) وبحسب النقطة الأولى، فإنه يخصص للنساء لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (٢٥٪) من عدد أعضاء المجلس لإشغالها والحاصلات على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعيـن ضمـن مجالسـهن المحليـة وفـي حـال تسـاوي النسـبة بيـن أكثـر مـن مرشـحة يجري رئيس الانتخاب القرعة بينهن، وإذا لم يتوافر العدد الذي يسـاوي هذه النسبة مـن عدد أعضاء المجلـس لإشـغالها فيتـم التعييـن بقـرار مـن الوزيـر فـي حـدود هـذه النسبة مـن ضمـن الناخبات المسـجلات في قوائـم الناخبيـن في منطقـة البلديـة وتطبـق أحـكام هـذه المادة على مجلـس أمانـة عمـان باسـتثناء احتسـاب نسـبة (٢٥٪٪) التـي تكـون مـن عـدد أعضاء مجلس أمانـة عمان الكبـرى المنتخبين.

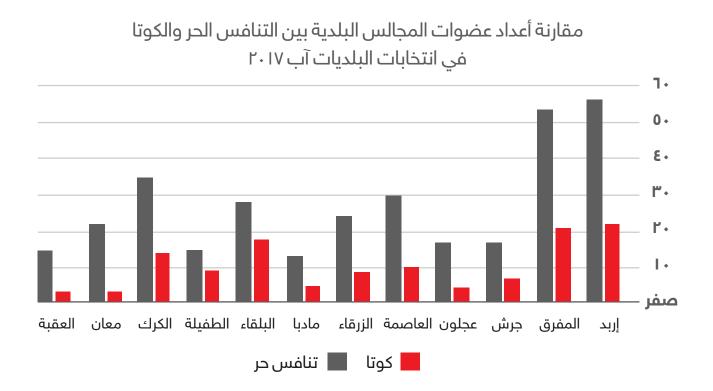
في حـال لـم تكـن منطقـة البلديـة مقسـمة الـى مجالـس محليـة فإنـه يخصـص للنسـاء لعضويـة المجلس نسبة لا تقـل عـن (٢٥٪) مـن عـدد أعضـاء المجلس لإشغالها من النسـاء اللواتـي حصلن على أعلـى الأصـوات ولـم يحالفهـن الحـظ بالتنافس المباشـر مـع باقـي المرشـحين وإذا لـم يتقـدم العـدد المطلـوب مـن المرشـحات ولـم يتوافـر العـدد الـذي يسـاوي هـذه النسـبة مـن عـدد أعضـاء المجلـس لإشـغالها فيتـم التعييـن بقـرار مـن الوزيـر فـي حـدود هـذه النسـبة مـن ضمـن الناخبـات المسـجلات فـى قـوائـم الناخبين فـى منطقة البلدية.

أما الفقرة (جـ) من المادة ٦٨ فعالجت شغور عضوية أي من النساء في أي مجلس محلي، بحيث تحل محلها المرشحة غير الفائزة والتي نالت أعلى عدد من الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمـن المجلـس المحلـي إذا كانـت لا تـزال محتفظـة بشـروط الترشـح وإلا فالتي تليهـا فـإذا لـم تتوافـر مرشحة وفقـا لما هـو منصـوص عليه في هـذا البنـد فيتم تعينهـا وفـق صلاحيـات الوزيـر الممنوحـة لـه وفـق أحـكام هـذا قانــون البلديـات ٤١ لعـام ٢٠١٥، انعكسـت هـذه النتائـج بشـكل لافـت على تواجـد المـرأة بعـد الإعـلان الرسـمي عـن الفائزيـن في انتخابـات البلديـات عـام ٢٠١٧ إذ حصدت النساء ١٣٠١ مقعد على مستوى المملكة كانت كما يلي:

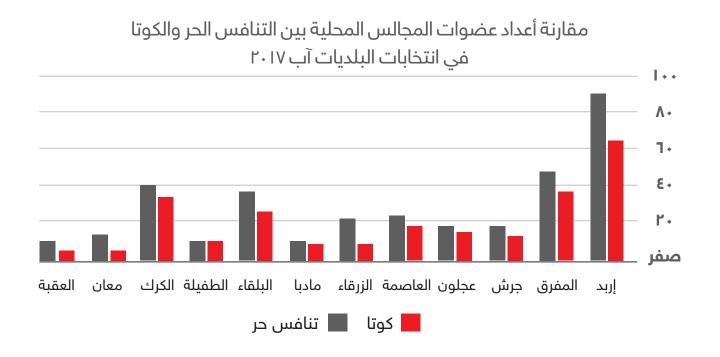
المجالس المحلية	المجالس البلدية	نوع المقعد
131	171	التنافس الحر
۳٤٣	۲۲۳	الكوتا و التعيين

فيما لـم تصـل أي مـن النساء لرئاسـة البلديـة، أو عضويـة أمانـة عمـان (التـي تشـكل مـن هيئـات منفصلـة عن البلديات في العاصمة).

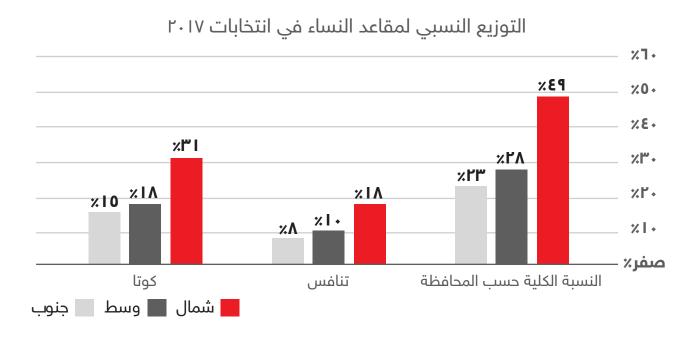
فيما يلى توزيع عضوات المجالس البلدية بين التنافس الحر والكوتا في المحافظات :



### فيما يلي توزيع عضوات المجالس البلدية بين التنافس الحر والكوتا في المحافظات :



في استعراض للنتائـج في المحافظـات سـواء على مسـتوى المجالـس البلديـة او المحليـة يظهـر جليـاً تواجـد النسـاء بشـكل أكبـر فـي المحافظـات الشـمالية التـي تشـمل اربـد والمفـرق وعجلـون وجـرش فيمـا تتناقـص الأعـداد كلمـا اتجهنـا للجنـوب وذلـك مـرده لعـدد بلديـات محافظـات الشـمال والبالـغ ٤٦ بلديـة فـى حيـن عدد بلديات الوسـط ٢٨ والجنوب ٢٦.



مـا زالـت أرقـام العضـوات بموجـب الكوتـا أعلـى مـن الفائـزات فـي التنافـس الحـر ممـا يعنـي أن حظـوظ فـوز المـرأة عبـر التنافـس الحـر لـم ينضـج بعـد وهـي بحاجـة لهـذا التمييـز الإيجابـي الـذي تقـوم بـه الدولة لضمـان تواجدهن في الأطر الإدارية.

### ■ تواجد المرأة في مجالس المحافظات بعد إجراء انتخابات آب ٢٠١٧ :

يتيح قانون اللامركزية رقم ٤٩ للعام ٢٠١٥ للمرأة المشاركة عبر التنافس أو الكوتا هذا في جانب الانتخابات أو التعيين في هامش الـ ٢٠١٪ والتي ترجع لرئيس الوزراء وتنسيب وزير الداخلية على أن يخصص ثلثها فقط للنساء وفق الفقرة (أ) من المادة (١٢) من قانون القانون وتعديلاته، فيما يخص الكوتا المتصلة بالجزء المنتخب من المجالس (ما نسبته ٨٥٪)، ووفق البند ١ من الفقرة ج مـن المادة السادسـة يضـاف للنسـاء مـا نسـبته (١٠٪) مـن عـدد المقاعـد المخصصـة لأعضـاء المجلـس المنتخبيـن يتـم ملؤهـا مـن المرشـحات الحاصـلات علـى أعلـى الأصـوات فـي المحافظـة من غير الفائزات ولهـذه الغاية يقرب العدد الى أقرب عدد صحيح.

وبذلك تشكل مقاعد الكوتا النسائية الحد الأدنى لمقاعد مجالس المحافظات المنتخبة بينما تحدد الحد الأعلى لمقاعد مجالس المحافظات المعينة، بمعنى أن النساء بإمكانهن المنافسة على جميع مقاعد المجالس المنتخبة ووفق ذلك تكمن فرصتهن بالفوز بمقاعد إضافية خارج الكوتا المحددة، إلا أنه لـن يكـون بإمـكان النسـاء الحصـول على مقاعد إضافيـة مـن المقاعد المخصصة للتعيين في مجالس المحافظات.

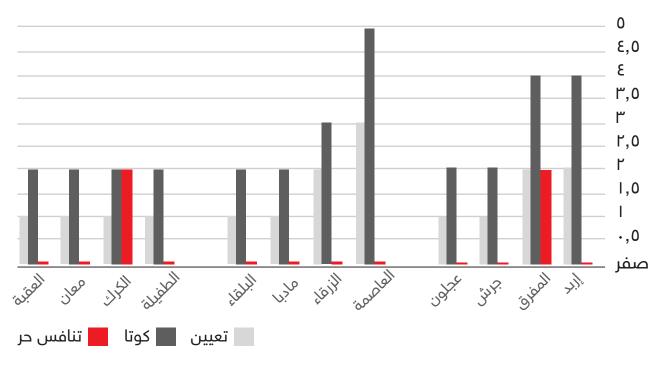
### بالأرقام، جاءت النتائج متواضعة جداً كما يلى :

### مجالس المحافظات:



### فيمـا يلـي توزيـع عضـوات مجالـس المحافظـات بيـن التنافـس الحـر والكوتـا والتعيـن فـى المحافظات:





تشير النتائج إلى تمكن المرأة من حصد ٤ مقاعد فقط عبر التنافس الحر في محافظتين الكرك في الجنوب والمفرق في الشمال، بينما نتائج الوسط بصفته يضم العاصمة السياسية والاقتصادية ومركز الدولة جاءت مخيبة. في أحد جوانب الأمر يبدو أن التجربة الأولى لانتخابات اللامركزية لم تستحوذ على اهتمام الأطر المعنية بترشيح النساء والتي تأتي عادة إما بمرجعية عشائرية وبدرجة اقل بمرجعية حزبية، إضافة للتخوفات والجدل الذي رافق إقرار القانون والسؤال عن جدوى العمل به وارتباط ذلك أيضاً بعدم الفهم الكافي له.



تتوزع محافظات المملكة الاثنا عشر على ٣ مناطق جغرافية رئيسية شمالية ووسطى وجنوبية.

- محافظات الشمال هي: اربد، المفرق، عجلون، جرش
  - محافظات الوسط : العاصمة البلقاء، الزرقاء، مأدبا
  - محافظات الجنوب: الكرك، الطفيلة، معان، العقبة

تتركـز نحـو ٤٦٪ مـن البلديـات فـي المحافظـات الشـمالية، فيمـا نحـو ٢٨٪ منهـا فـي محافظـات الوسـط وأخيـراً ٢٦٪ منهـا فـي محافظـات الجنـوب، ولأجـل غايـات الدراسـة تـم أخذ عينة عشوائية حجمها ٢٨ بواقع ١٢ عينة في الشمال و١١عينة في الوسط و٥ عينات في الجنـوب كمـا يلي:

حجم العينة	البلدية	المجلس المحلي	المنطقة الجغرافية
۲	عجلون الكبرى	الروابي	
۲	عجلون الكبرى	عين جنة	
I	عجلون الكبرى	الصفا	
I	عجلون الكبرى	عنجرة	
I	الشفا	الهاشمية	الشمالية
I	كفرنجة	راجب	
1	كفرنجة	كفرنجة	
۲	الجنيد	عبين وعبلين	
1	الشفا	حلاوة	
Ir		مال	حجم العينة في الش
I	أم الرصاص	الرميل وعليان	
I	أم الرصاص	أم الرصاص	
1	أمانة عمان الكبرى	خريبة السوق (منطقة)	
I	أمانة عمان الكبرى	النصر (منطقة)	
I	بلدية ناعور	قصبة ناعور	المسما
I	بلدية العامرية		الوسطى
1	مادبا الكبرى	المريجمات والحوية	
۲	أمانة عمّان الكبرى	اليرموك (منطقة)	
1	بلدية الموقر	الموقر	
1	أم البساتين		
Ш		سط	حجم العينة في الور
I	معان الكبرى		
I	بلدية مؤتة والمزار	المزار	
I	الطفيلة الكبرى	العيص	الجنوبية
I	معان الكبرى	معان	
I		الطيبة	
0		وب	حجم العينة في الجن
۲۸			حجم العينة الكلي

# تحليل العينات

كان مـن المقـرر إجـراء زيـارات ميدانيـة لإنجـاز المقابـلات الشخصية مـع المشـاركات والمشـاركين فـي الدراسـة، ولكـن لأسـباب متعلقـة بإغـلاق المملكـة بسـبب جائحـة كورونـا تـم إجـراء المقابـلات عبـر الهاتف وتطبيقات التواصـل. هـذا النـوع مـن المقابـلات (غيـر المباشـرة)، جعـل الحديث يتسـم بشيء مـن العموميـة والإجابـات "الجاهـزة" والمتوقعـة بشـكل عـام مـع تأثـر واضـح بـدورات التمكيـن التـي التحقت بهن المشاركات.

بشكل عام أخذت المقابلات نحو ساعة أو يزيد لكل مقابلة مع أن بعض المقابلات امتدت لساعات وتشعبت في عدد كبير من المواضيع المتعلقة بالتجربة الانتخابية والعضوية. بعض المشاركات تجاوبن بشكل سريع وبعضهن حافظن على أقصر إجابة ممكنة مع ارتياب من السؤال. هناك حالة واحدة من الشمال قام زوج العضوة بالاتصال بي للتأكد من المتصل قبل أن يعطيني موعد لمحادثتها.

#### سيتم في هذا القسم تحليل العينات على ثلاث مستويات :

- الأول: تحليل البيانات الشخصية للمشاركات
  - الثاني : تحليل تجربة الترشح
  - الثالث: تحليل فترة العضوية

### تحليل البيانات الشخصية للمشاركات

# (Q) العمر :

بحسب العينة موضع الدراسة، المأخوذة من محافظات المملكة، تبين أن ٧٪ فقط من حجم العينة في الفئة العمرية ٢٠ -٢٩ وهي أقل نسبة بين كل الفئات، علماً بأن القانون يجيز الترشح لمن أتم ٢٥ عاماً، إلّا أن ارتباط هذه الفئة العمرية بنظرة نمطية عن المرأة في مجتمع "عشائري" جعلها خيار غير قوي في ظل عدم تبني العشيرة لمرشحة في عمر صغير في بداية حياتها الاجتماعية والأسرية حيث تكون في مرحلة الزواج والحمل والولادة وهذه أولويات، مما يشكل معيـق اجتماعي لهـا لممارسـة نشـاط خـارج نطـاق الأسـرة وحتى العمل بجانبه الاقتصادي.

أما عضوات البلدية في الفئة العمرية ما بين ٣٠-٣٩ فشكلن ٢٥٪ مـن حجـم عينـة الدراسـة، وتسـاوت هـذه النسـبة مـع العضـوات في الفئة العمرية مـن ٥٠-٥٩. تعتبـر هـذه النسـبة متوازنـة بشـكل اجمالـي وفـي مجتمـع فتـي، تكـون النسـاء في هـذا العمـر في سـن مناسـب وتحظـى بقبـول اجتماعـي لئي عمل يخرج عن نطاق المهمات الأسرية الاعتيادية.

نحو ٣٢٪ من المشاركات في الفئة العمرية من ٤٠-٤٩، وهي

العمر بحسب عينة الدراسة العمر بحسب عينة الدراسة العمرية العمرية الفئات العمرية الفئات العمرية العمرية الفئات العمرية العمرية

الفئّة الأعلى في العُينة موضَّوع الدراسةُ. في هذا العمر تكَّون النساء أقدر على التحرك خارج نطاق العمل الأسري المعتاد والمهمات المنزلية عدا عن تخلصها من بعض القيود الاجتماعية التي تفرض حواجز أمام العمل العام الذي قد تقوم به، في ذات الوقت تكون النساء في صحة جسمانية جيدة تساعدهن على المشاركة الفاعلة في العمل البلدي الذي يحتاج للكثير من الساعات في الميدان. من ناحية أخرى نحو نصف العضوات في هذه الفئة العمرية من العزباوات (راجع باب الحالة الاجتماعية)، من يتم ترشيحهن من قبل العشيرة وحتى العائلة على مستوى أضيق من باب ملء الوقت كون لا مسؤوليات أسرية مترتبة عليهن.

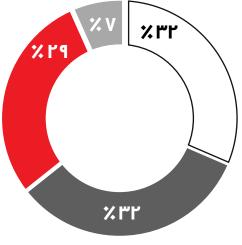
بشكل متوقع، كانت مشاركة النساء من تجاوزن عمر ٦٠ قليلة، ومثلت ما نسبته ١١٪ من حجم العينة، وهذا مرده للصعوبات الصحية التي تواجه النساء في مثل هذا العمر، وانعكاس ذلك على أدائهن في الميدان.

# (Q) نوع الشهادة :

كان لافتاً أن تتساوى نسبة الحاصلات على ثانوية عامة ناجح في عينة الدراسة مع الحاصلات على شهادة وبكالوريوسبنسبة٣٢٪لكلمنهما،وكانتنسبتهنقريبةأيضاً ممن حصلن على شهادة الدبلوم المتوسط (٢٩٪) فيما كانت النحرة للعضوات الحاصلات على شهادة الماجستير بنسة ٧٪ فقط.

بشكل عام، تقبل النساء الحاصلات على شهدة ثانوية عامـة بشكل كبيـر على العمـل العـام مثـل الانخـراط في عمل مجالس الإدارة المحلية، سيما أن النسبة الأعلى في المشـاركة (راجـع البـاب السـابق) تعـود للجيـل الـذي كانـت النسـاء تلتحـق بشـكل أقـل فـي التعليـم الجامعـي والمتوسط (٤٠-٤٩)، ويكتفيـن بشهادة الثانوية ضمـن عرف اجتماعـي لـم يخرطهـن فـي الواقـع الاقتصـادي. الطفـرة الاقتصادي. الطفـرة الاقتصادية ألقـت بظلالهـا منـذ منتصـف التسـعينات الاقتصادية ألقـت بظلالهـا منـذ منتصـف التسـعينات حصولهـن على مشاركة النساء في القوى العاملـة وحتمـت حصولهـن على شـهادات جامعيـة ومتوسـطة ليتمكـن مـن الحصـول وظيفـة لائقـة. أتاحـت الانتخابـات الأخيـرة ٢٠١٧ للجيـل اللاحـق (٣٩-٣٠) أيضـاً الالتحـاق بالانتخابـات. وبذلـك





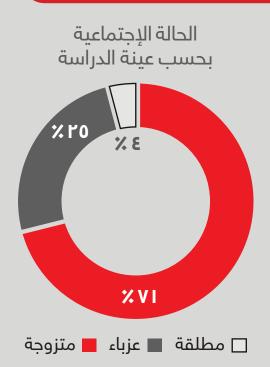
■ ماجستیر ■ دبلوم متوسط □ بکالوریوس ■ ثانویة عامة ناجح

كناً بين جيلين أحدهماً يحمل الثانوية العامة والأخر يحمل البكالوريوس. في الانتخابات القادمة سنشهد ارتفاع نسبة حاملات الشهادات ما بعد الثانوية وارتباط ذلك في الاقبال على التعليم مع استمرار وجود مقاعد متعددة يمكن للنساء في كل المحافظات الحصول عليها بسبب القبول الاجتماعي بها واعتبارها حاجة وليس كماليات.

# ( الحالة الاجتماعية :

شكلت المتزوجـات مـن عضـوات المجالـس المحليـة والبلدية في العينة موضوع الدراسة ما نسبته ٧١٪ من حجم العينـة، وهـي نسـبة عاليـة تتسـق مـع الشـكل الاجتماعـي المقبـول في بيئـة عشائرية هي المحـدد الأول للمرشحين. فيما ٢٥٪ من حجم العينـة الكليـة للنساء في الدراسـة غير متزوجات (نصفهن من الفئة العمرية الواقعة بين ٤٠-٤٩). بحسـب العينـة مقابـل كل امـرأة عزبـاء في الشـمال هنـاك ٥ متزوجات، أما في الوسطة فالنسبة ١: ٢,٧، وفي الجنوب ١.٣٠١.

خلال إجراء المقابلات تبيـن وجـود مطلقـة واحـدة بيـن العـدد الكلي للمشاركات (كانـت في الوسـط)، وهـذا يدلـل على النظـرة الاجتماعيـة والعقبات التي تواجـه المطلقـات اجمـالاً فـي فضـاء العمـل العـام، وتجنـب تبنـي مرشـحة مطلقـة في مجتمع بـات يلجأ لترشيح المرأة كرديف للقوة الاجتماعية وفق منطق عشائري ومناطقي.



# ( الخلفية المهنية :

نحـو ٣٦٪ مـن العينـة موضـوع الدراسـة ربـات بيـوت. فيمـا ربـع عينـة الدراسـة عرّفـن عـن أنفسـهن كناشطات اجتماعيات، بينما١٨٪ متقاعدات قطاع عام، و١١٪ يملكن عمل خاص، و٧٪ موظفات قطاع عام وكانت النسبة الأقل لموظفات القطاع الخاص (٣٪).

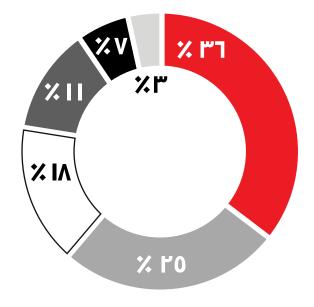
في التدقيق أكثر في بيانات ربّات البيوت تبين أن ٦٠٪ منهن أعمارهن تتراوح بين ٣٠ و٤٩ عاماً لم يمارسـن العمـل قبـل توجههـن للعمـل البلـدي مـع أن نصفهـن يحملـن شـهادات أعلـى مـن شـهادة الثانويـة العامـة ممـا يمكنهـن مـن البحـث عـن وظيـف قـد تكـون لـم تتوفـر بسـبب الظـروف الاقتصادية العامة.

بـرز التبـاس أثنـاء إجـراء المقابـلات عـن مفهـوم "الناشـطة الاجتماعيـة"، بيـن مـن تشـارك فـي المناسـبات الاجتماعيـة الأسـرية ضمـن نطـاق العشـيرة (بوصفهـا المحـدد لعمليـة الترشـيح ومنـح الأصــوات كمـا سـيتبين لاحقـاً)، وبيـن مـن خرجـت بالفعـل للعمـل العـام الاجتماعـي بمفهومـه المؤسسـي ضمـن منظمات مجتمع مدني أو هيئـات او أحـزاب سياسـية. حتى المنخرطـات ضمـن عمـل مؤسسـي كـن ضمـن منظومـة العمـل الخيـري وجمـع التبرعـات وتوزيعهـا بعيـداً عـن البعـد التنمـوي الحقيقـي. هـذا العمـل ضمـن وسـط عائلـي ممتـد "مناطقـي" يشـكل قاعـدة انتخابيـة سهلة التوجيه في موسـم الانتخابات.

أما متقاعدات القطاع العام، فمنهن من اتجهن للعمل البلدي للتخلص من الملل ما بعد التقاعد وتوفر وقت فراغ طويل أكثر من نصفهن عملن في وزارة التربية والتعليم، على الصعيد الآخر كل النساء في العينة ممن كن سواءً موظفات قطاع عام أم خاص يعملن في مجال التعليم منهن من استمرت لغاية اللحظة في التدريس.

النسب الأقـل كانـت للنساء اللواتـي كـن يعملـن فـي القطاعيـن العـام والخـاص وصاحبـات الأعمـال الخاصـة، وهـذا يدلـل عـن عـدم مغامـرة النسـاء "صاحبـات الوظائـف" والأعمـال الخاصـة إمـا براتـب التقاعـد أو ديمومـة الاسـتقرار الوظيفـي أو حتـى الوقـوف علـى رأس أعمالهـن الخـاص، وهنـا تحـدد النساء أولوياتهن الاقتصادية عن دورهن الطليعى فى مجتمعاتهن المحلية.

### الخلفية المهنية بحسب عينة الدراسة



■ ربة منزل الشطة اجتماعية موظفة قطاع خاص
 □ متقاعدة قطاع عام موظفة قطاع عام عمل خاص

# ( نوع المقعد ( تنافس، كوتا، تعيين ) :

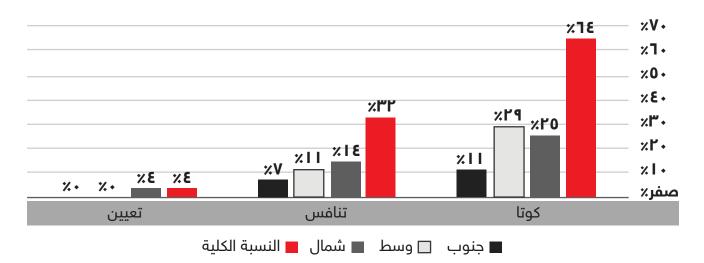
أتى منحنى قـراءة نتائــج توزيــع مقاعــد عضــوات المجالـس المحليــة والبلديــة علـى المناطــق الجغرافيــة بحســب عينــة الدراســة متســقاً مــع النتائــج الفعليــة للفائــزات فــي المملكــة حســب انتخابات ٢٠١٧ (راجـع المخطـط البيانـى للتوزيـع النسبى لمقاعـد النساء فـى انتخابات ٢٠١٧).

بحسب عينة الدراسة، شكلت مقاعد الكوتا النسبة الأعلى لفـوز النساء (٦٤٪). اللافـت أن تكـون محافظـات السـمال فالجنــوب. أمـا الفوز بالتنافس فشكل ما نسبته ٣٢٪ من عينة الدراسة كان النصيب الأكبر لمحافظات الشمال. صدف أن يكـون مقعد واحـد للتعييـن أثناء إجـراء مقابلات الدراسة في محافظات الشمال.

بقي الفارق بيـن الكوتـا والتنافـس لصالـح الأولـى، وهـذا يثيـر أسـئلة حـول نجاعـة الاسـتمرار بنظام الكوتـا. قراءتنـا للكوتـا يجب ألّا تغفل بأن قانـون البلديـات رقم ٤١ لعـام ٢٠١٥ رفـع نسبة الكوتـا وحددهـا بنسـبة ٢٥٪ وهـذا السـبب وراء ارتفـاع نسـبة الفـوز عبـر الكوتـا سـيما وان هـذه المقاعـد "يجـب" اشـغالها إمـا بالانتخـاب أو اللجـوء للتعيـن (عـدد النسـاء المعينـات فـي المملكـة بحسـب الهيئـة المستقلة للانتخابـات ١٧).

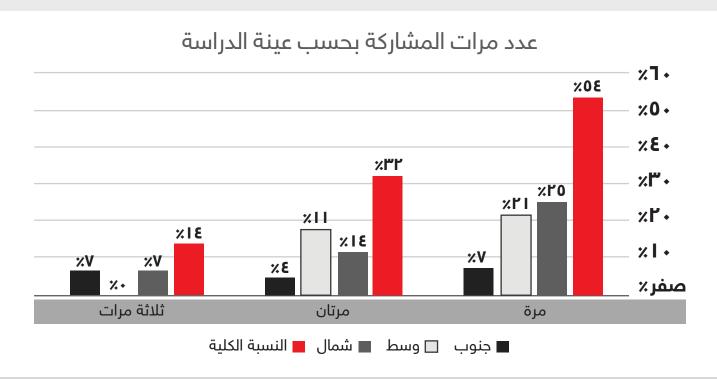
لـم يؤثـر اسـتحواذ محافظـات الوسـط علـى الخدمـات والفـرص فـي العمـل والتدريـب علـى فـرص النسـاء بالفـوز عبـر التنافـس علـى مقاعـد المجالـس البلديـة والمحليـة كـون هـذه المحافظاتتضـم العاصمـة السياسـية والاقتصاديـة، وكانـت مقاعـد الفائـزات عبـر الكوتـا هـي الأعلـى فـي محافظـات الوسـط ومـن أسـباب ذلـك المنافسـة الشـديدة والنزعـة المناطقيـة مقارنـة مع العشائرية فـى محافظات الشـمال والوسـط.

### توزيع المقاعد على المناطق الجغرافية بحسب عينة الدراسة





أكثر من نصف عينة الدراسة خاضت تجربة الانتخابات البلدية لمرة واحدة أكثرهن في الشمال فالوسط فالجنوب. أما التجربة لمرتين سواء نجحت المرشحة أم لا في المرة الأولى، فكانت النسبة نحو الثلث تصدرتها محافظات الوسط فيما لم تخض أي من النساء المشاركات في الدراسة من محافظات الوسط التجربة لثلاث مرات، ولكن مع تساوي النسبة (٧٪) في محافظات الوسط والجنوب للنساء المشاركات في الانتخابات البلدية لثلاث مرات.





# (Q) دوافع المشاركة :

في رصد إجابات المشاركات في الدراسة عن دوافع مشاركتهن في انتخابات البلدية الأخيرة آب ٢٠١٧، تبين بأن غالبية الإجابات فضفاضة وتحمل الطابع العام غير المتخصص، وقليلات ممن وضّحن هذه الرغبة بالمشاركة بعيداً عن الإجابة التقليدية مثل "مساعدة وخدمة المجتمع المحلي"، "حبي للعمل التطوعي والمشاركة في خدمة المجتمع"، "كسر حاجز الخوف"، أو توفر الرغبة في التعامل مع الناس والعمل الجماهيري، أو كان خوض التجربة للتعرف على متطلبات المجتمع المحلي وإيصال صوت أهل المنطقة للبلدية. هذه الإجابات العامة ترتبط بشكل وثيق مع مصدر الدعم كما سيأتي على ذكره لاحقاً، بمعنى أن الدوافع ليست مقنعة إذا ما عزلناها عن مصادر الدعم العائلي/العشائري.

تقول سناء خرفان (٤٧ عام)، مجلس محلي حلاوة ومجلس بلدي الشفا: ما دفعني للمشاركة ثقتي بنفسي واقتراح العائلة. كذلك الأمر عند تمام النعيمات (٤٣ عام)، مجلس محلي الصفا ومجلس بلدي عجلون الكبرى إذ شجعها زوجها الذي يعمل في البلدية على خوض التجربة.

الدافع الآخر لـدى النساء وعليـه شـبه اجماع منهـن بأنهـن "لمسـن احتياجـات لا ينتبـه عليهـا الرجـال الذيـن يعملـون بمنظـور ذكـوري ولا ينتبهـون للأمـور التـي تنتبـه إليهـا النسـاء"، كمـا قالـت حنـان النوايسـة (٥٠ عـام) مجلـس محلـي المـزار، بلديـة مؤتـو والمـزار. وجهـة النظـر هـذه مرتبطـة بالصـورة النمطيـة عـن المـرأة المسـؤولة عـن أعمـال التنظيـف وإدارة شـؤون البيـت وانعـكاس هـذه الرؤيـة على العمل البلـدي باعتبار البلدية البيت الأوسع.

كما بين تحليل الخلفية المهنية (راجع البند سابقاً)، فإن ربع النساء في العينة موضوع الدراسة عرّفن عن خلفيتهن المهنية كناشطات اجتماعيـات. كان ذلـك مـن أهـم الأسـباب التـى أبرزت الخليط بيان العميل الخيري والعميل المؤسسي في البلديات، حيث كانت هناك إجابات مرتبطة بالنشاط الاجتماعي (في مؤسسات خيرية تعنى بجمع التبرعات العينية والنقديـة وتوزيعهـا)، ويعتبـر متلقـو هـذه الخدمات قاعدة اجتماعية قوية خصوصاً إن كانوا من نفس عشيرة/عائلة المرشحة، تقول منطقـة (٤٥ عـام)، الكـوز اليرموك أمانة عمان الكبرى: أعتقد أننى قادرة على العطاء والناس توسمت بي الخير كوني ناشطة أصلاً في العمل الاجتماعي وأستطيع المطالبة بحقوقهم.

على الجهـة الأخـري هنـاك مـن قدّمـن أنفسـهن للناخبيـن مـن علـي اعتبـار أنهـن قـادرات علـي خلـق فـرص عمـل ومشـاريع تنمويـة فـي مناطقهن، مع أن هذه المهمة لا تتعلق بهن وبنطاق عملهـن. فهـذه نـور الهقيـش (٥٠ عام)، بلدية أم الرصاص خاضت التجربة البلدية "بسـبب البطالـة، أردت أن اعمـل أي شـيء، لمنطقتي وأطـور الخدمـات". أمـا رينـا الطوباسيّ (٤٩ عام) بلدية الموقر، فوجدت من خلال عملها العام السابق في الجمعية الخبرية واختلاطها بالناس وتفقد احتياجاتهم بأن الخدمات والمشاريع في منطقتها ليس بالمستوى المطلوب، طمحت لجلب مشاريع تنمويــة وشــبابية للاســتفادة مــن كل شــيء بالمنطقة لصالح الأهالي. قد لا يكون ذلكُ دقيقاً حيث أن العمل البُلدي يوفر الخدمات والمشاريع الخدميـة أمـا الـدور التنمـوي فلـه معيار آخر قد يتقاطع مع العمل البلدي في بعض المفاصل ولكنه مختلف عنه.

في ذات السياق، هناك من وجدنبأن عضوية المجلس البلدي تعطي دفعة لصاحبته في



أعمالها الاجتماعية فكما ترى ماجدولين كفرنجـة والحاصلـة على بكالوريـوس إدارة، فـإن عضويتها في المجلس البلدي تؤهلها لتنفيذ الكثيـر مـن البرامـج الخيريـة حيـث سـيأخذها الناس على محمل الجد، وبالنسبة للدور الخدمي ترى فريحات إن سوء تقديم الخدمات لمنطقتها ووحود واسطات ومحسوبات حعلت الخدمات والمساعدات مخصصة لأماكن أخرى، دفعها لخوض التجربة وكانت هذه من الإحابات القلبلة المتعلقة بالخدمات والعمل البلدي بعينه كدافع للترشح. أما عبير (٤٩ عام)، منطقة سـعادة، اليرموك أمانة عمان الكبرى فترشحت بسبب ملاحظتها للوعود الكاذبة التي يعطيها المرشحون للناخبين وبمجرد وصولهم للمجلس لا يقومون بتنفيذ أي منها، فشعرت بالواجب للترشح ومتابعة مطالب ناخبي منطقتها، وأضافت: "عادة ما يكون المرشحون من خارج المنطقـة ولا يعرفـون أي شـيء عـن احتياجاتنـا ومطالبنا، لكن أنا من أهل المنطقة وأدرى بشؤونهم ومطالبهم."

مـن ناحيـة أخـرى، بـدا لـدى بعـض المشـاركات في عينـة الدراسـة بأنهـن ترشـحن كونهـن نسـاء وذلـك يسـاهم في تعزيـز حضورهـن في العمـل المؤسسـي الحكومـي بشـقه الديمقراطـي الخاضـع للانتخابـات، كمـا اجابـت إيمـان الطيـب (٣٩ عـام)، بلديـة العامريـة، إذ رشـحت نفسـها لمقاومـة التهميش لـدور السيدات في المجتمع وفـي المجالـس المحليـة والبلديـة، حيـث كان هنالـك اسـم أو اسـمان يتكرران وينجحان بشكل تلقائـي دون أن يكـون لديهـن أدوار حقيقيـة. رغبت في إبراز صوت المرأة في المجالس. مشاركة النساء المتقاعدات في الانتخابات البلدية الأخيرة (نسبة مشاركتهن بالنسبة لحجم عينة الدراسة ١٨٪)، عكست نفسها في دوافع المشاركة حيث شكل وقت الفراغ الكبير مساحة لهن لتحويل طاقاتهن للعمل البلدي، تقول ماهود الحلاحلة، (٥٠ عام)، بلدية أم البساتين: "أصابني الملل بعد التقاعد بعد خدمة ١٦ عام"، كما تراجع راتبها الشهري بعد التقاعد بحدود النصف، فوجد اقاربهاأنها مناسبة للترشح حيث هناك ترتيبات معينة في المنطقة للتمثيل؛ حصلت ماهود على عدد أصوات أعلى من الشباب وفازت بالتنافس الحر وليس على الكوتا، إذ أن العمل في القطاع العام يتيح الفرصة الكبر للاختلاط بأكبر عدد من الناس وتكوين قاعدة اجتماعية للترشح، ويخفف من عبء المهرجانات للانتخابية وجلسات التعارف مع الناس وتلمّس احتياجاتهم، فهذه منى بني نصر (٦٤ عام)، مشاركة ٣ مرات في الانتخابات (مرتان كوتا ومرة تنافس) في بلدية كفرنجة تقول أنه بحكم عملها في المركز الصحي كانت لها علاقات مع المجتمع المحلي خاصة النساء.

من الحديث مع المشاركات، بدا واضحاً من أن ضمان المقعد لهن هو عبر نظام الكوتا، وعند السؤال هل كان الفوز متوقعاً تباينت الآراء بين نعم ولا، إلا أن من كن على يقين بالفوز رددن ذلك للكوتا إذا لا قاعدة اجتماعية حقيقية بعيدة عن العشائرية والمناطقية بنين على أساسها برنامجاً انتخابياً موضوعياً. زينب بني عطا (٣٩ عام)، مجلس محلي الهاشمية، وعضو بلدية الشفا، تقول إن ما دفعها للمشاركة تمتعهابشخصية اجتماعية ومحبتها لخدمة الناس ووصفت نفسها بالنشيطة، وكانت ترشحها قائماً على اعتبار فوزها بمقعد كوتا إلا أنها حظيت بمقعد تنافس.



# هدف المشاركة كنساء في الانتخابات

تركزت إجابات المشاركات في الدراسة عن هدف مشاركتهن كنساء في الانتخابات البلدية حول إثبات أنفسهن، ودعم السيدات، واعتبار المرأة عنصر فعال ومساوية للرجل ولأن المجتمع تغيّر والنساء أكثر حزم من الرجال، إضافة إلى أن معظم المشاركات أجمعن على ممارسة دورهن الإيجابي؛ فالمرأة برأيهن أقدر على العطاء، وتعمل أكثر من الرجل وعندها قدرة على المجازفة أكثر. تقول خلود الفلاحات (٤٠ عام) عضو مجلس محلي المريجمات والحوية بلدية مادبا الكبرى، بأن لديها ثقة كبيرة بقدرتها على خدمة النساء وتوصيل صوتهم أكثر من الرجل وإثبات قدرتها على خدمتهم أفضل من الرجل وإثبات قدرتها على خدمتهم أفضل من الرجل و

البحث عن مكان اجتماعية ودور أكبر من الأسباب أيضاً للمشاركة في الانتخابات البلدية إضافة لممارسة دور قيادي في المجتمع كما ترى سميرة القضاة (٥٣ عام) رئيسة مجلس محلي عين جنة، عضو بلدية عجلون الكبرى، تشاركها ذات الرأي فاطمة المومني (٥١ عام) عضو مجلس محلي عبين وعبلين ومجلس بلدي الجنيد، التي شاركت لتقوية شخصيتها والحصول على سلطة كاملة ومكانة. أما رينا الطوباسي (٤٩ عام) بلدية الموقر فرغبت في الحصول على صلاحيات أكبر وصفة رسمية أكبر لتنفيذ المشاريع والخطط التي وضعتها لتطوير منطقتها وتأهيل الأهالي وايجاد فرص العمل والمشاريع الصغيرة لهم، ورغبت في إثبات أن المرأة متساوية مع الرجل في قدرتها على العمل العام وربما تبدع أكثر منه.

مسألة التمييز ضد النساء كانت من ضمن الأسباب إذ تقول منى بني نصر (٦٤ عام)، عضو بلدية كفرنجة: هناك ظلم على السيدات وحقوق شبه معدومة والترشح كان دعم لهن وكسر لثقافة العيب في مجتمع قروي. أما سماح البطوش (٥٣ عام)، عضو مجلس محلي الطيبة، فشاركت كامرأة تحدياً الذكورية المسيطرة على المجلس عبر التنافس واثبات قدرة المرأة.

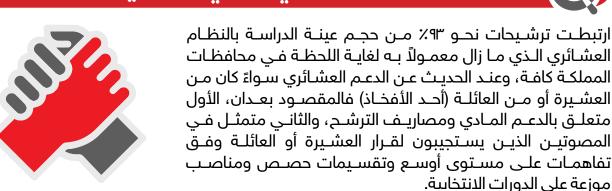


تعي المشاركات في الدراسة العقبات المجتمعية أمام النساء في مناطقهن، وظهر ذلك جلياً في توصّيف إحدى تلك المشاكل من خلال تحديد حلها كهدف للمشاركة بالانتخابات بإيصال صوت المرأةُ التي لا تستطيع الذهاب لمبنى البلديـة على حـد تعبيـر روان الزغـول (٢٧ عـام) مجلـس محلـي عنجرة ومجلس بلدي عجلون الكبرى؛ فالنساء يخجلن أو يتجنبن الذهاب لأماكن يعمل بها الرجال فقط خصوصاً في المحافظات الطرفيـة، أما بوجـود عضـوات إنـاث فـي المجلـس فيكـون الوضـع مغايـر وتشعر النساء براحة أكبر لإنجاز معاملاتهن بأنفسهن والوقوف على مصالحهن بشكل شخصي دون الاعتماد على أحد الأقارب الذكور. وبذلك تأتى المشاركة لتخفيف التحديات التي تواجه المرأة. من جهتها تؤكد حنان النوايسة على أنها تعرف احتياجات النساء أكثر بشكل شخصي بشكل أكبر وتعمل بشراكة مع الرجل لإنجاز كامل المهمات.

من ناحية أخرى كان للبعد العشائري حضوره أيضاً إذ تجد أنوار السحيم (٢٨ عام) عضو محلي أم الرصاص الرميـل وعليـان، بأنهـا تسـتطيع تمثّيـل المـرأة وتوصيـل أفكارهـا حتـى لـو كانـت مـن مجتمـع عشـائري محافظ، من زاوية أخرى يظهر البعد العشائري بطريقة أخرى على المرأة

على المقلب الآخر، كان لبعض المشاركات آراء أخرى إذ اعتبرن مشاركتهن بعيدة عن كونهن إناث، تقـول فاطمـة القضـاة (٤٨ عـام)، رئيسـة مجلـس محلـي الروابـي، بلديـة عجلـون الكبـري بأنهـا لـم تفكـر بالمشاركة من منطلق كونها امرأة بل من أجل خدمة كل الناس، ولم تقدم نفسها لتنجح فقط في الكوتا، بل كانت تشرح في حملتها الانتخابية القانون للجميع ليعرفوا آلية الانتخاب.







كان لزيادة عدد السكان والمنافسة داخل نفس العشيرة الأثر أيضاً على دعم نساء العشيرة أو العائلة، وتخضع حصص النساء للتوزيعات التي تطال أيضاً المناصب التي يشغلها الرجال. في حال وجود إجماع عشائري، تكون مصاريف الترشح والدعاية الإعلامية وضمان أصوات التصويت من العشيرة نفسها، وهناك حالات تتكفل العائلة (الفخذ) في المصاريف المالية أم المصوتون من العشيرة، كما في حالة زينب بني عطا التي تكفل أخيها بكامل مصاريف فترة الترشح.

قد تعارض العشيرة الترشيحات سواءً للرجال او النساء كما حدث مع حنان النوايسة التي لم تحصل على دعم مباشر من العائلـة بـل من قاعدتها الاجتماعيـة على حـد قولها، إذ بحسب "نظام الـدور" عارضت العشيرة نزولها كون زوجها كان في المجلس البلدي وحسبوهاعلى حصة زوجها.

تخضع ترشيحات النساء العشائرية لمفهوم الانتساب لعشيرة الزوج، فيكون ترشيحا مدعوم منهم وليس من عشيرتها هي، ففي حالة سناء خرفان كان الدعم عائلي من عائلة زوجها أما عائلتها "أهلها" فكان لديهم مرشحتهم.

بعيداً عن الترشيحات العشائرية كان هناك من حصلن على الدعم من قاعدة اجتماعية تتكئ على النشاط الخيـري، تقـول رينـا الطوباسـي بـأن كل الدعـم جـاء مـن نشـاطها العـام التطوعـي فـي خدمـة مجتمعها عبر الجمعية الخيرية، حيث اكتسبت المصداقية من خلال دعمها للناس والاهتمام باحتياجاتهم والمطالبة بها.

يبدو لافتاً غياب ممثلين وممثلات عن التيارات السياسية في التجربة البلدية على أهميتها ومفصليتها في أكبر تعامل مباشر مع المجتمع المحلي، على الرغم من حضور نسبي للتيار الإسلامي في بعض المُناطق كالزرقاء مثلا (خاصة عبر ممثليهم الرجال). على هذا الأمر يعلِّق عماد المالحي عضو مكتب

سياسي في أحد الأحزاب الأردنية بأنه في بلادنا لغاية اللحظة ما زال مفهوم" الكوتا" هو الناظم في النَّظام الانتخابي، مما يعنى إغلاق المنافذ لوصول المرآة سواء للبرلمان أو المجالس البلدية ويبقيها اسيرة المفاهيم القائمة المتمثلة بعدم قدرة المجتمع على مغادرة الذهنيـة التـى تتعامـل مـع المـرأة كتابـع وذلك نتيجة وطأة القوانين الناظمة للحياة السياسية المشوهة في بلادناً. لقـد حاولـت الاحـزاب جاهـدة أن تفـرز وتبـرز كفـاءات نسوية موجودة في صفوفها لكن الاحزاب هي نفسها تعاني



من القوانين التي لا تساعد في الاصل على وصول كوادرها، وتعالوا نقرأ عدد الحزبيين في البرلمان أو البلديات، لان قانون الانتخاب الحالي لا يعطي فرصة للقوى المنظمة من الوصول من خلال هذا النظام الانتخابي المتخلف المعيق لأصحاب البرآمج والرؤى الذين يسعون لتقديم نموذج جديد مغاير للقائم وآليات عمل يمكن ان تتصدى للنهج السياسي والاقتصادي القائم.

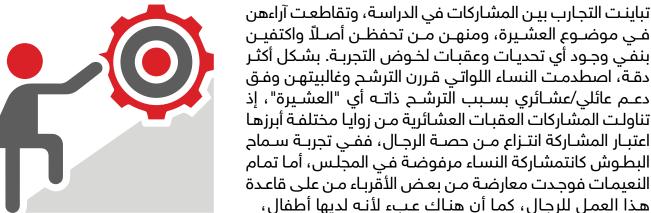
يضيف المالحي بأنه لا مشكلة لدى الاحزاب من تقديم مرشحات، للعمل العام وهن مؤهلات لذلك، لكن الاشكالية عدا عن القوانين التي لا تسمح للأحزاب بتشكيل قوائمها بالطريقة التي تراها مناسبة، مما يجبر أويلزم المرشح أو المرشحة بالخضوع لمعايير فرضتها القوى المحافظة في المجتمع حفاظا على ديمومـة مصالحهـا، أو مـن خـلال الاعتمـاد علـى رأس المـال أو المـال الأسـود الّـذي بـات يتحكـم بالعملية الانتخابية.

وكخلاصة يقول المالحي بأنه في الانتخابات الاخيرة للبلديات قسمت البلديات الكبري الى دوائر واعطى للمرأة، كوتا لكل دائرة مما فتح المجال لوصول عدد من النساء للمجالس البلديـة وعدد اللواتي نجحن خارج إطار الكوتا يعد على اصابع اليد الواحدة. لكن مرة اخرى بقيت المرأة خاضعة لمعاييـر انتخابيـة لا تسـمح لهـا بتسـيَد الموقـف وتحديـدا فـي البلديـات لان هنـاك عـدد مـن عضـوات المجالس البلديـة اثبتـن حضـورا اداريـا وجماهيـرا فاعـلا وملحوطًا وبذلـن جهـدا يسـجل لهـن فـي تطويـر مفهوم عضو المجلس البلدي ودوره في التواصل مع قواعده.

في مسألة القوانين، يعلُّق خالد سعيد أحد أعضاء النقابات المستقلة بأنها لا تلبي المراد منها ولا تحقق هدفها فهي تفتقد للعدالة والاعتماد على الكثافة السكانية ولذلك لا تفرز بالإجمال الأفضل ويجب البحث عن قانون آخر يعتمد على القائمة المفتوحة التي تعتمد في تشكيلها على الأحزاب وقـوى المجتمـع المدنـي أخـري ويحتـوي تعليمـات واضحـة وشـاملة، ويضيـف بـأن المـرأة مـا زالـت تعتمـد على الكوتا وهذا أضربها ولم تفدها تجربة الكوتا وباستثناءات قليلة كان وصول المرأة بالتنافس حقيقي بعيداً عن الدعم العشائري لها أي أن لا قاعدة جماهيريـة للنـاس بشـكل واقعى إلا إن كانـت مدعومة من جهي تتكئ على بعد لا يمثل المدنية والديمقراطية في عصرنا الحالي.

من وجهة نظر يسار الخيطان الموظف في أمانة عمّان الكبرى فإن المرأة ما زالت تعتمد على الكوتا وهذا أضربها ولم تفدها تجربة الكوتا وباستثناءات قليلة كان وصول المرأة بالتنافس حقيقي بعيداً عن الدعم العشائري لها أي أن لا قاعدة جماهيريـة للنـاس بشـكل واقعـي إلا إن كانـت مدعومـة من جهي تتكئ على بعد لا يمثل المدنية والديمقراطية في عصرنا الحالي.

# 🔘 التحديات و العقبات

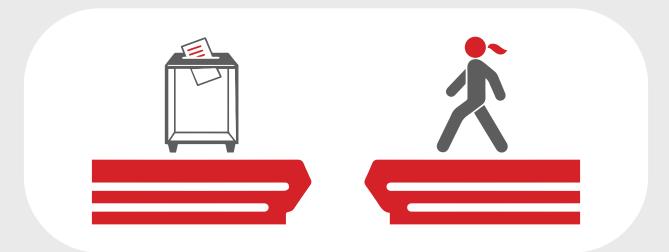




ياسمين القضاة أيضاً تذرعت عائلتها بأطفالها إذ واجهت في البداية معارضة من العائلة وكان هناك آراء متعلقة بصغر سنها والأفضل لها الانتباه على بيتها وأطفالها سيما وان العمل البلدي يحتاج للاختلاط والخروج من المنزل.

استذكرت المشاركات لأكثر من دورة العقبات في التجربة الأولى مع التعديلات على نظام الكوتا في انتخابات البلدية ١٠ كانت التخابات البلدية ١٠ كانت البندية كلهن بمقعد كوتا) كانت تجربتها صعبة بسبب الاقبال الشحيح على الانتخاب كون مشاركة المرة كانت فكرة جديدة إلّا أن المرات اللاحقة لم تجابه أي مشكلة. من زاوية أخرى تجربة منى بني نصر مختلفة، إذ أنه في حينها كان هناك نظرة سيئة من المرأة للمرأة في المجتمع القروي ومن الرجال كان نقد لها والقول "ما ظل عنا زلام". في نفس السياق واجهت عبير سعادة تحديات قوية جداً، حيث لم يرغب الناس أن تترشح امرأة للانتخابات وكانوا يقولون "ما بدنا مرة تنزل واحنا مش مجانين ننتخب بنت وشو رح يحكوا علينا الناس" ولكن عائلتها ومعارفها دعموها واستمرت، في حين واجهت في مشاركتها الثانية ولكن عائلتها وجود مرشحة أخرى من عائلة زوجها (تعداد عائلته أكبر من عائلتها). من نفس الزاوية شهدت هديل البطاينة معيقات أخرى من أللية من أهل زوجها كونها من منطقة أخرى وجاءت للترشح عن منطقتهم.

يبدو جلياً كيف يرتبط الشخصي بالسلوك الديمقراطي وكيف تتحول مسألة الانتخابات لتصفية حسابات عائلية، سيما عندما يكون المحدد لمسألة الترشيح هو "الدور" أو ما تسميه روان الزغول المناطقية وتوزيع الحصص، وما يترتب عليه من دعم مالي يعدّ التحدي الآخر المرتبط بالمعيق العشائري. ربيعة الخوالدة وحنان نوايسة تحدثن عن الجانب المادي حيث ترى الأولى أن أبرز التحديات متعلقبالعشائرية التي تؤيد الرجل وتستثني المرأة، وينسحب الأمر على الأمور المالية، حنان النوايسة واجهت العائق العشائري ومسألة الدور، وأيضاً عائق مادي حيث يحتاج الترشح لمبلغ مالي للتقدم ولعمل الحملة الانتخابية ومعظم النساء لا يملكن مورد اقتصادي خاص يستطعن من خلاله لوحدهن خوض التجربة.



إن الاتكاء على العشيرة في مسألة الترشح لـه أسبابه الموجبـة كفرصـة لمشاركة النساء اللواتـي لا يتمتعن بأمـان واستقلالية اقتصاديـة، وبعيـداً عن العائلة/العشيرة تتضاءل هذه الفرصة سيما بوجود ما يعـرف بالمـال السياسـي وشـراء الأصـوات التـي واجهتـه ماجدوليـن فريحـات، أمـا أنـوار السـحيم فكانـت تنافس مرشحين يشترون الأصوات.

محاربة الخُصوم في المعركة الانتخابية كانت تشكل زاوية ثالثة للمعيقات العائلية/العشائرية ففي حالة ماجدولين فريحات واجهت تحديات عائلية كون والدها له تجربة فاشلة في انتخابات سابقة، والبعض أخبرها أنها غير محبوبة، لم تكن ماجدولين الوحيدة التي تعرضت لتهبيط المعنويات إذا أن نـور الهقيش خاضت نفس التجربة وكانوا يقولون لها "مستحيل تفوزي لأنك نزلتي للانتخابات متأخرة" إضافة أنها كانت أصغر المرشحين.في هذا الجانب بالذات يكون موقف النساء من المرشحات هو الأبرز والذي يتسم بالشخصنة،بحسب فاطمة المومني فإن المرأة لا تساند أبداً (حرب من النساء)، شعور لدى النساء أن الرجال أقوى منهن، وبالنسبة للرجال كانوا متحفظين أكثر بتعبيرهم عن رفض تواجد المرأة في الهيئات البلدية. من ناحيتها وجدت فاطمة القضاة بأن المنافسة الأصعب والتي تأخذ جانب سلبي وغيرة تكون من النساء. نضيف فاطمة تحديات أخرى اصطدمت بها في تجربتها الثانية إذ كان هناك تحوف من العائلة من الخسارة والبعد الاجتماعي للأمر كان هناك تحدي إقناعهم

بالمشاركة، إضافة لتحدي اجتماعي من قبل العائلة كون العمل البلدي يتعاطى مع كافة شرائح المجتمع ويمكن أن يكون فيه مشاكل وصعوبات لا تتناسب مع المرأة. الصورة النمطية للمرأة أمر واجهته النساء في المحافظات الشمالية والجنوبية أكثر من الوسط، وكان هناك حساسيات متعلقة بخروج المرأة للعمل العام وما يترتب عليه من انفتاح أكثر و"اختلاط" قد يكون مرفوض إما للزوج أو الأخ وحتى الابن، زينب بني عطا مثلاً كان ابنها حساس أن توضع صورة والدته في إعلانات الحملة الانتخابية. يتصل هذا المر مع الحملة الانتخابية ذاتها واقتصار توجه العديد من المرشحات للنساء فقط وعدم الالتقاء مع جميع أهل المنطقة عدا عن تصدّر الزوج أو الابن أو ال للمهرجان الانتخابي حيث يعرّف عن المرشحة كونها قريبة أي منهم.

غير بعيد عن الموضوع العشائري ولكن مع تنافس المرشحات في بيئة عائلية/عشائرية مختلطة، يظهر نوع آخر من المعيقات كالتي واجهتها رينا الطوباسي إذ تعرضت للشتائم والكلام السلبي بسبب ترشحها، ولكنها اختارت تجاهل تلك الأمور وركزت على حملتها الانتخابية. كان ذلك بسبب أن لا أحد يجرؤ في البادية الوسطى على أن يترشح للانتخابات إن لم يكن من العشائر، وكانت رينا أول امرأة تشارك من البادية الوسطى في الانتخابات المحلية خارج نطاق العشائر الموجودة. للتغلب على ذلك وكون العشيرة هي المصدر الوحيد للدعم والفرصة الوحيدة للفوز في الانتخابات تتم عبر تصويت افرادها، قامت بالتركيز على "المقيمين" في المنطقة والأقليات، وشرحت لهم كيف ستتمكن من المطالبة بحقوقهم، خاصة ان الاعضاء الناجحين بسبب الدعم العشائري لن يهتموا بمطالبهم. كما ركزت على الشرائح التي كانت تتعامل معها من خلال العملالخيري، وكان بعضهم من العشائر. بالمقابل تقول رينا بأن المرشحات من العشائر لم يقوموا ببذل أي جهد حيث كن واثقات من الفوز عبر قيام أقاربهم بالتصويت لهن.

في تجربة مشابهة واجهت رانيا الكوز عوائق كبيرة من قبل تجمع عشائري (من خارج عمّان) موجود في تجربة مشابهة واجهت رانيا الكوز عوائق كبيرة من قبل تجمع عشائري (من خارج نطاقهم. في نفس منطقتها ويرفض أفراده أن يأخذ منصب رئيس اللجنة أي شخص من خارج نطاقهم. ستذكر رانيا في أول مشاركة لها في عام ٢٠١٣ كيف قام أفراد محسوبون على هذا التجمع بالتهجم على الناس الذين يذهبون للانتخاب ووصل الأمر إلى استخدام العنف والضرب ومشاكل كبيرةلمنعهم من الوصول لمراكز الاقتراع، وحاولوا أن يمنعوهم بطرق كثيرة عبر البلطجة وإطلاق نار وإرهاب النساء خاصة لمنعهن من الوصول لمراكز الاقتراع.

لتدارك ذلك وفي تجربة في ٢٠١٧ كان الوضع أسهل لأنها تحدثت مع قاعدتها الانتخابية "من عشيرتها" ومخيم الوحدات وأخبرتهم بنقل مراكز الاقتراع لمدارس بعيدة عن المنطقة بالتعاون مع اللجنة المستقلة للانتخابات الذين تجاوبوا مع شكوتها وتعاونوا معها ومن خلال تقديم الاستدعاءات والأوراق الرسمية سمحوا للناخبين الراغبين في التصويت لها أن يقترعوا في مراكز بعيدة قليلاً لتجنب أي مصادمات.

مـن ناحيـة أخـرى، وفـي أماكـن محـددة وفـي انتخابات البلدية خاصة كانـت نسبة الاقبال على التصويـت قليلـة وهـذه مشـكلة واجهـت بعـض المرشحات اللواتي انحصـرن في خانـة الكوتا نتيجة محدوديـة المرشـحين وتقسـيم المقاعـد ببعـد عشـائري لمـلء المقاعـد، فبحسـب تجربـة ابتسـام صالح لا يوجـد رغبـة ولا إقبـال لـدى النـاس للخـروج للتصويـت، ولـو أنهـم شـاركوا جميعـاً سـيحدثون فرقاً كسراً.

عقبة المعرفة بالقوانيين لـم تكـن ذات وزن عند المرشحات وهذا لا يعني أنهين يعرفين بالقوانيين (كمـا هـو مبيـن لاحقـاً)، لكنهـن لـم يعتبـرن الأمـر بتلـك الأهميـة مـع أن القانـون تعـدّل وتغيـرت حصـص النسـاء وجـرى تعديـل علـى التقسـيمات الإدارية للبلديات والمجالس المحلية إمـا بالدمج أو الاسـتحداث. إيمـان الطيـب كانـت وحدهـا مـن ذكرت التحدي العملى هو المعرفة بالقوانين.



### المعرفة المسبقة بقانون البلديات قبل الترشح

ليس بعيداً عن الأسباب المحفزة للمشاركات في هذه الدراسة لخوض تجربة الانتخابات البلدية، بدا واضحاً ان الاستعداد لهذه الانتخابات جاء من على أساس قرار حددتـه أطـراف عائليـة وعشـائرية واختيـرت النسـاء مـن بعـد ذلـك لشـغل المقاعـد، بدليـل أن ٧١٪ منهـن لـم يكـن علـي درايـة بقانـون البلديـات وحتـي العمـل البلدي تقول وصال المومني: لا أحد بعرف بالقانون والتدريب غير كافي. في تجربة ماهود الحلاحلة كان ترشيحها مـن قبـل عائلتهـا مفاجئـاً ولـم يكـن لديهـا معرفة بالقانون، كذلك الأمر حصل مع نور الهقيش التى قالت بأن معرفتها بالقانون صفر حيث أن فكرة الترشُّــح كانــت فكـرة والدهــا، أمــا فــى حالــة تمــام النعيمات فلم تكن معلوماتها تتعدى ما كانت تعرفه مـن زوجهـا بحكـم عملـه فـي البلديـة، فـي حالـة أروى العفيشات كانت معرفتها بالقوانيـن قبـل الترشـح "صفر" أيضاً وعندما قررت الترشح، قرأت القوانين



من الانترنت واطلعت على ما تم عرضه علىالتلفاز، وأضافت أنها لم تحصل على أي تدريبات على القانون، ولكن تم استضافتها مع مرشحات أخريات في جلسة دعم معنوي قبل الانتخابات. أنوار السحيم أيضاً تعرفت عل القانون في جلسة واحدة سبقت الانتخابات وأكدت أن معلوماتها "صفر" كونها تعمل في قطاع التعليم.

بشكل عام، لـم يبـرز دور وزارة الإدارة المحليـة (الشـؤون البلديـة سـابقاً) فـي موضـوع محـو الأميـة القانونيـة لـدى المرشحات وحتى المرشحين وإن كانت خصوصيـة المرأة تجعلها متأثرة فـي موضوع قلة التدريب أكثر. تقـول إيمـان الطيب أن الـوزارة عقـدت دورة واحـدة فقـط للعضـوات والأعضاء مدتها ساعة واحـدة لتعريفهـم بالقانـون، وتضيـف بأنهـا تلقـت أول دعـوة لدراسـة القوانيـن فـي شـهر ديسـمبر ٢٠١٧ أي بعد ٤ شهور من ترشيحها وفوزها بمقعد.

غياب الوزارة في حينه عن المرشحين ذكوراً وإناثاً أتاح المجال للجهات الأخرى بالظهور، إذ بذلت الهيئات النسوية في الأردن ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الجهد الأكبر في محو الأمية القانونية لدى المرشحات فغالبيتهن تلقين تدريبات بعد التقدم للترشيح لمعالجة قلة الخبرة،ودورات لتعريفهن بكيفية الترشح وطريقة إعداد برنامج انتخابي ودعاية انتخابية على حد وصف ربيعة الخوالدة، من جهة أخرى وبالرغم من وجود محاولات لتدريب وتمكين النساء على قانون البلديات، إلا أن هناك جزء منهن لم يلتحق بهذه الدورات والتدريبات، فمثلاً ياسمين القضاة لم يكن لديها وقت لحضور التدريبات.

أما المشاركات في الدراسة اللواتي أكدن بمعرفتهن السابقة في القانون فكانت إجابتهن تتمحور حول المعرفة السطحية الناتجة عن القراءة الذاتية كما قالت ابتسام صالح التي حددت بمعرفتها بالقانون بنسبة ٥٠٪ ولم تحصل على أي تدريب. سماح البطوش كانت مستعدة للانتخابات وعرفت القانون بشكل شخصى دون مساعدة وتعزو ذلك لمشاركتها بالانتخابات النيابية كمراقبة.

إيمان الطينب كانت الوحيدة في الدراسة التي أثارت موضوع القانون كمعيق للمشاركة تقول عن تجربتها بأنه كان لديها معرفة سطحية جداً بقوانين الانتخابات قبل الترشح ، وكانت تسأل والدها بعض الأسئلة بحكم خبرته كعضو مجلس بلدي ومحلي ، كما كان رئيس مجلس قروي ، وكان في بداية ترشيحها يعطيها بعض الإرشادات ، ثم شاركت بتدريبات حول قانون الانتخاب وتعتبر القانون المعلن في الجريدة الرسمية هام جداً وتعود إليه باستمرار ، وتركز على مبدأ "العودة لروح القانون" دائماً. هذا الاهتمام بالقانون ظهر ايضاً عند رانيا الكوز عضو مجلس أمانة عمّان التي امتلكت على حد تعبيرها معرفة كافية بالقانونوبعد الترشح حصلت على العديد من الورشات والمؤتمرات التي التحقت بها لمتابعة المستجدات خوفاً من حدوث تغيير في القانون دون أن تنتبه.

من وجهة نظر الجهات المقدمة لهذه التدريبات لدعم مشاركة النساء، كمقترحات ومرشحات في الانتخابات المحلية؛ فكانت تجربة اتحاد المرأة طويلة بحسب آمنة الزعبي رئيسة اتحاد المرأة الأردنية: نحن نرى أنفسنا كجمعية (وفق تعريفنا القانوني الذي نلتزم به) يتمحور دورها حول تمكين النساء من خوض تجربة الانتخابات ولكننا على عكس الجهات العاملة في السياسة لا نتبنى بشكل مباشر مرشحات معينات وندعمهن، بالطبع نود لو تبنت إحدى المرشحات أفكار الاتحاد، لكن عملنا في جانب الدعم والتمكين والتدريب. نحن ننطلق في عملنا من إيماننا بأن إدارة الشأن العام حق وواجب للمواطن، ونسعى بتركيز جهودنا على خلق البيئة المناسبة لتواجد نساء مؤهلات ومدربات في هذه الأطر. على مدار أعوام طويلة، كان للاتحاد خط وطني أردني يعنى بالنساء الأردنيات بشكل أكثر التصاقاً بهن وبقضاياهن، وصيغت برامج طويلة المدى ببعد استراتيجي ولم يكن العمل مناسباتي ولا انتقائي، وبين الدورات الانتخابية يستمر هذا العمل لعضوات المجالس المحلية والبلدية وفي مواسم الترشيح لدينا برنامج أيضاً متكامل يغطي المملكة عبر مراكز أو بالشراكة مع جهات أخرى نعمل معها في المواقع التي متكامل يغطي المملكة بشكل كامل مدعومة ببرنامجنا سواءً للمرشحات او الناخبات عبر لا موقع نعمل به.

أما من ناحية البرامج فقالت الزعبي بأنهم قدموا برنامجاً متكاملاً وهذا عمل طويل ومضني بدأوا به منذ سنوات. أما مجالات هذا التدريب فكانت تغطي الجانب التشريعي سواءً بمحو الأمية القانونية والعمل على بعدها الأوسع، حيث للاتحاد رؤيتنا حول قوانين الانتخابات ومقترحاتنا بهذا الشأن وحتى لدينا ما نقوله في موضوع الكوتا ليس فقط بما يخص المرأة بل الكوتا بشكل عام.

تغطي برامج الاتحاد التدريبة أيضاً تحضير المرشحات للحملة الانتخابية عبر جلسات مكثفة تحضيرية لكيفية عمل حملة انتخابية وكيفية صياغة برنامج أو من خلال تدريب المرشحات على مهارات الاتصال وعن صقـل مهارة الخطاب المقنع لديهـن، كما أن فتـرة التدريب فرصة ثمينة لزيادة الوعي بيـن النساء بأهميـة انخراطهـن بالعمليـة الانتخابيـة كمرشحات وناخبات. هـذه البرامـج نستهدف النساء فقط، بل نرحب أيضاً بمشاركة الرجال في هذه الدورات.



# ( عضوية اللجان :

تعتمد قـوة اللجـان داخـل المجالـس أساسـا، على موقـع الهيئـة فـي هيـكل الإدارات المحليـة مـع أن المهمـات فـي القانـون متشابهة؛ ففي حيـن تقـل أهميـة المجالـس المحليـة مقارنـة بالبلديـات، وتتفـاوت قـوة وحضـور البلديـات فـي المملكـة مقارنـة بقـوة ومركزيـة أمانـة عمـان الكبـرى وغيرهـا من البلديـات المركزيـة، فـإن هـذا التبايـن انعكس على فاعليـة وجديـة عضويـة هـذه اللجـان التـي يكـون رئيـس البلديـة أهـم عضـو فيهـا ويديـر العمـل البلـدي ببعـده الخدماتـي ويشـرف علـى اللجـان العـان الخاصـة بذلـك وهـو المخـول بتشـكيل اللجـان والموافقـة على مقترحات تشكيلها، لذلك يتراجع دور أعضاء والموافقـة على مقترحات تشكيلها، لذلك يتراجع دور أعضاء



المجالس المحلية غير الأعضاء في المجلس البلدي. أروى العفيشات لـم تكن في عضوية أي من اللجان في المحلية. ولكن بعد من اللجان في البداية، لأن البلديات لـم تفتح المجال أمام أعضاء المجالس المحلية. ولكن بعد مـرور سـنتين شـاركت فـي لجنـة العطـاءات، ومـن ثـم قدمـت بتقديـم طلـب لرئيـس البلديـة لتشـكيل لجنـة الصحـة لتكـن مسـؤولة عنهـا بحكـم خبرتهـا بالمختبـرات الطبيـة ولكنـه رفـض، تضيف بأن الرئيس الحالى لم يقم بتفعيل دور الأعضاء باللجان أبداً.

بشكل عام انخرطت المشاركات في الدراسة في لجان عديدة خصوصاً مع مفاعيل نظام الكوتا الذي يفرض تواجد المرأة وبالتالي حتمية مشاركتها بالأعمال الإدارية لدى توزيع المهمات لكن ذلك لا يعني فاعلية العضوة خصوصاً مع مركزية عمل الرئيس وغياب المـرأة عـن رئاسـة البلديات بشـكل كلـي. أكثـر اللجـان التي شـاركت بهـا المـرأة هـي لجنـة العطـاءات المتاحـة لجميـع البلديـات وتتطلـب وجـود الجسـم المنتخـب فـي البلديـات إلـى جانـب الموظفيـن المعينيـن مـن الحكومة.

العمل ضمن اللجان جهد مضني للعضوات سيما مع العمل المستمر الميداني وتصادم بعض اللجان مع واقع اجتماعي معين لا تستطيع النساء تجاوزه، عدا عن بعض الأعمال التي تستثنى منها المرأة خصوصاً في أوقات الكوارث والمهمات البعيدة، أو محاولة التأثير على قرار المرأة عبر التواصل مع عائلتها للضغط عليها وارتباط ذلك بشكل لصيق بالبعد العائلي والعشائري الذي قام عليه الترشيح من البداية. نور الهقيش لم تنخرط في العديد من اللجان، لأن اللجان يتم تشكيلها حسب الشللية، شاركت مرة واحدة في لجنة العطاءات وعندما تصادمت مع بقية الأعضاء لم يضموها للجنة مرة أخرى. أما إيمان الطيبفقد شاركت مرة واحدة في لجنة العطاءات العطاءات من الدرجة الثالثة، وقامت البلدية بالحد من عدد اللجان المفتوحة أمام الأعضاء لنهم بلدية من الدرجة الثالثة، وقامت البلدية بالحد من عدد اللجان المفتوحة أمام الأعضاء بحجة أن موظفي البلدية والمدير التنفيذي أخبر بتلك الشؤون. تبرز مشكلة التصادم بين الجسم المنتخب والموظفين في كثير من الحيان خصوصاً أن الموظفين هم افراد مؤهلون يكون تعينهم وفق شروط محددة تستلزم الشهادات الجامعية والخبرات اللازمة وهذه متطلبات غير أساسية لدى الترشح لعضوية المجلس البلدي، تصف فاطمة القضاة الأمر كما مرة واحدة اسبوعياً للاجتماع فيما الموظفين واللجنة المنتخبة يضاف لذلك تواجد أعضاء المجلس البلدي مرة واحدة اسبوعياً للاجتماع فيما الموظفين حاضرون دائماً.

# ( طرح قضايا المرأة :

على الرغم من وجود وحدات تنمية مسؤولة عن ملف المرأة في عدد من البلديات، وأخرى لديها بالفعل وحدات مرأة، إلا أن معظم المشاركات في الدراسة أجبن بأنه لا يوجد قضايا طرحت مختصة بالمرأة في العمل البلدي حيث جاءت قضايا النساء المتخصصة في خانة ثانوية سيما وأن العمل البلدى لديه بعد خدماتي للرجال والنساء على



حـد سـواء إلا إن كان هنــــاك مـا يتعلــق بموظفــات البلديــة فيطــرح الأمــر بشـكل جــدي. أمــا البعــد التنمــوي وفــق قانــون البلديــات فلــم يكــن باديــاً فـي طروحــات الأعضــاء وكان بفعــل جهــد شخصي مــن العضــوات وعلاقاتهــن مــع الهيئــات الرســمية التــي تعنــى بالمــرأة أو مــن خــلال منظمــات المجتمــع المحليــة والدوليــة وكان إن وجــدت ذات بعــد مناســباتي علــى مشــروع أو مناســبة محــددة مثــل "حملــة ١٦ يــوم لمناهضــة العنــف ضــد النســاء"، أو مــن خــلال برامـج يتـم تنفيذهـا فـي المجتمع المحلي لتلـك المنظمات عبر البلديــات والمجالس المحلية.

مُن وَجهة نظر زينب بني عطاً لا يوجد قضايا خاصة بالنساء، هناك بعض ورشات العمل الخاصة بالنساء بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وعبر البلدية يتم التنسيق لها في المجتمع المحتمع المحتمع المحلي، تشاركها الرأيفاطمة القضاة وتقول: لا قضايا خاصة بالنساء فالعمل البلدي للجميع ولكن بشكل شخصي تم العمل على موضوع تمكين المرأة وعادة لا يتم طرق القضايا النسوية إلا بوجود دعم منظمات مجتمع مدني معنية بالأمر. محاولة ماجدولين فريحات بالمطالبة بوحدة لتمكين المرأة وجوبه طلبها بالرفض مع تأكيدها بعدم وجود قضايا خاصة بالنساء ايضاً، بالمقابل أسست خلود الفلاحات مع زميلاتها وحدة تمكين المرأة وترأستها لمتابعة كل ما يختص بالمرأة وتوجيه كل المنح التي تأتي للمرأة الى هذه الوحدة مما يعني أن التجاوب مع مطالبات المرأة في البلدية تحتكم لمزاجية الأعضاء وبالتحديد الرئيس كما تـرى

نـور الهقيـش أنهـا كرئيسـة مجلـس محلـي صلاحياتهـا محـدودة وقراراتهـا تحتـاج للتوقيـع مـن المجلـس البلدي، تم تهميشـنا لأن صلاحيات منقوصة ويجب الرجوع لرئيس البلدية في كل شيء.

التركيـز الأكبـر على قضايـا المـرأة كان عبـر طـرح أفـكار عـن مشـاريع "تمكيـن النسـاء" ويأتـي الأمـر بجهـد وعلاقـات شخصية مـع الجهـات الداعمـة، فكما تقـول إلهـام الإمـام عملنـا على قضايـا تمكيـن النسـاء اقتصاديـاً، وتعليمهـن حـرف يدويـة وإيجـاد مـكان لتسـويق منتوجاتهـن، أمـا سـماح البطـوش فعبـر جهـد شـخصي منهـا تمكنـت مـن عمـل مشـروعين رئيسـيين مدعوميـن مـن منظمـات دوليـة. روان الزغـول سـعت لتوفيـر فـرص عمـل للمـرأة عبـر البرامـج التـي تخـدم السـوريين فـي منطقتهـا أي عبـر الاستفادة مـن برامـج قائمة لا علاقـة للبلدية بها.

يختلط عمل النساء في البلديات مع نشاطهن في الجمعيات الخيرية التي تقدم معونات عينية ونقدية، وتضمن العضوات بتواجدهن في هذه الجمعيات بل وتأسيس جمعيات يرأسنها على تعزيز حضورهن في الميدان، ويمكن القول ان العمل النسوي لعضوات البلديات في غالبيته عبر هذه الجمعيات الخيرية؛ أروى العفيشات عملت على قضايا أخرى للنساء عبر جمعية خيرية ولس عبر البلدية بشكل مباشر.

على الجانب الآخر، تعمل العضوات على قضايا المرأة من باب توعوي من خلال التنسيق مع جهات معينة وأفراد لعقد جلسات حوارية ونشاطات تدعى لها النساء، رينا الطوباسي عملت على عدة قضايا كالعنف الاسري، وحقوق المرأة بالميراث، حقوق المرأة والاولاد في التعليم، وقضية التسرب من المدارس.

الوضع في أمانة عمّان الكبرى مغاير وهناك مساحة أكبر للعمل النسوي داخل الأمانة بسبب تواجد عدد كبيـر مـن الموظفـات والعضـوات وكـون العمـل يأخـذ شـكل مؤسسـي أكبـر وحجمـه أضخـم فـي العاصمـة السياسـية والاقتصاديـة. تمـام العجاليـن وهـي عضـو مجلـس أمانـة عمّـان تقـول: كمؤسسـة، نحـن قضايانـا خدميـة أكثـر مـن أي جانـب آخـر، ونركـز علـى فعاليـة الخدمـات ووصولهـا للمسـتحقين. أمـا قضايـا المـرأة فالعضـوات منخرطـات فـي عمـل اللجنـة المجتمعيـة للتركيز على الخدمات التي تقـدم المرأة والطفـل والأسرة. وحصلنا على تدريبات كثيـرة والأمانـة تحـرص على إشـراكنا فـي العديـد مـن المؤتمـرات الخاصـة بالمـرأة. فـي هـذه اللجنـة نطـرح قضايـا تخـص المـرأة ونركـز عليهـا مـن خـلال وجودنـا فـي اللجـان التـي تخـدم المـرأة والطفـل. رانيـا الكـوز عضو مجلس أمانـة عمان تقـول أن القضايـا الخدميـة مـن المسلمات، وحاولـت وضـع بصمتهـا فـي موضـوع المرأةمـع احـدى مديـرات الأمانـة (الشبكة الإقليميـة لشـؤون المـرأة) لتعديـل قانـون إجـازة الأمومـة الخـاص بموظفات أمانة عمان.

# ( التدريب بعد الفوز بالعضوية :

التحقـت ٨٦٪ مـن النسـاء المشـاركات فـي الدراسـة بتدريبـات متنوعـة علـى العمـل البلـدي بعـد حصولهـن علـى مقاعـد عضويـة فـي المجالـس المحليـة والبلديـة، وفـي كل الحـالات لـم تكـن وزارة الإدارة المحليـة هـي القائمـة عـل هـذه التدريبـات بحسـب المشـاركات فـي العينـة بـل كان التدريـب عبـر هيئـات نسـوية ومنظمات مجتمع مدنـى محلية ودولية تولت هذه المهمة.

فُحوى هذه التدريبات متباين، فُهو إما عن طبيعة العمل البلدي ومهارات تفيد العضوات، أو يأتي ضمن مشاريع تمكين النساء اقتصادياً في مناطق مختلف تشارك به عضوات البلدية، وبشكل عام سجلت ملاحظات على هذه الدورات التدريبة من حيث التبليغعنها؛ فبحسب تمام النعيمات كان هناك تدريب قليل إذ لم تكن تبلغ من قبل البلدية في حين رأت منى بني نصر بأن التدريب بشكل عام يتبع للناس الذين لديهم معارف. أما سميرة القضاة فأكدت بأن الدورات التي التحقت بها من بعض الجهات الداعمة ولكن ليس من البلدية.

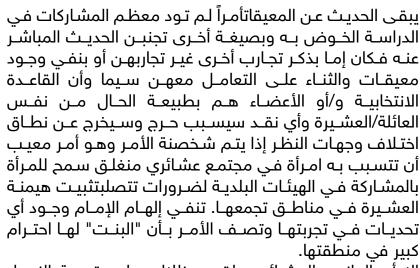


على المقلب الآخر، تُعـرض بعـض عضـوات البلديـات عـن التدريـب لأسـباب متعـددة منهـا بعـد المسـافة أو عـدم المقـدرة على التنقـل بيـن المحافظـات بسـبب معيقـات عائليـة عـدا عـن انتقائيـة بعضهـن خصوصـاً مـن حافظـات الأطـراف لحضـور الـدورات الموجـودة فـي العاصمـة فيمـا يعتـذرن عـن الدورات في مناطقهن.

عدد قليل من المشاركات في الدراسة لم يلتحقن بالدورات التدريبة المتعددة وذلك بسبب خلل في التبليغ أو تركز الدورات في مناطق معينة ولعضوات معينات فبحسب أنوار السحيم كانت الدعوات توجه لرئيسات المجالس المحلية وليس لبقية العضوات. أما رينا الطوباسي فانتقدت عدم توفر دورات تدريبية إذ أنها التحقت بواحدة فقط بعد الترشح أما بعد الفوز لم توجه لها الدعوة، ورأت أن التدريب الذي خاضته قبل الفوز كان عامًا ولا يناسب جميع السياقات، حيث يجب أن يهتموا بخصوصية كل بلدية. أما ابتسام صالح فترى أن التدريب الحقيقي يكون في ميدان العمل البلدي وهي بدأت من الصفر وعلمت نفسها بنفسها.



## مواجهة التحديات الاجتماعية أثناء العمل البلدي :



إلا أن الجانب العشائري يلقي بظلاله على تجربة النساء المشاركات وفق أعرافه، إذ تكون المرأة مكبلة في حركتها وتصطدم في حال كانت عصامية بمن يخالفها الرأي سيما وأن المتوقع منها المشاركة غير الفاعلة أو الصامتة، فاطمة

المومني مثلاً كانت هناك محاولات للتأثير على قرارها عبر الضغط عليها من خلال رجال عائلتها، كذلـك الأمـر مـع وصـال المومنـي حيـث تعرضـت لمضايقـات ومحاولـة إجبارهـا لتمريـر بعـض القـرارات والأمـور وكان مـن الصعب تثبيـت نفسها بيـن الرجال، كما كان هنـاك محاولات لتفشيلها من المنافسين الراسبين.

من ناحية أخرى تحدثت بعض المشاركات عن المعيقات والتحديات التي واجهنها مثل الاستمرار برفض تواجدهن في المجلس كما في حالة سناء خرفان التي تقول إنها واجهت القليل من التحديات وهناك من طلب من البقاء في بيتها. تجربة مشابهة مرت بها تمام العجالين التي اكدت وجود معيقات في عملها البلدي وأن هناك كثيرون حاولوا تهبيط معنوياتها بالقول بأن المرأة لن تنجح، وهذا ليس مكان المرأة، هذا النوع من الاستخفاف لم يكن فقط بحدود تواجد المرأة في العمل البلدي وإنما في البرلماني أيضاً بحد وصف خلود الفلاحات التي تـرى بأن المخرج من هذه العوائق الإلمام بالقوانين.

تبـرز المعيقـات العمليـة للمـرأة في العمـل البلـدي في حـال مشـاركتها في مهمـات "غيـر مقبولـة" اجتماعيـاً خصوصـاً تلـك التـي تصنـف بالخطـرة والصعبـة التـي تسـتثنى منهـا النسـاء عـادة مثـل الكشـف عـن أماكـن بعيـدة في المنطقـة أو العمـل الميداني مـع العمـال أو العمـال التـي تسـتدعي التواجـد الدائـم و"الاختـلاط". تعلّـق نــور الهقيـش علـى الأمــر بالقــول أن العـادات والتقاليـد تقيـد حركتهـا لحضـور المناسـبات العامـة، ولتفـادي هـذا العائـق تلتـزم ياسـمين القضـاة بالجلسـات فقـط وتعتذر عن النشـاطات، أما حنان النوايسـة فترى أن هناك بعض المهمات التــي يرفضها المجتمع



كونه مجتمع عشائري ولديه ثقافة معروفة، إلا أنها تجاوزت الصعوبات ولمست تغير النظرة تجاه تواحد المرأة.

تتعرض النساء في العمل البلدي لمحاولات إقصاء بطرق غير مباشرة، منها عدم تبليغهن بمواعيد الجلسات وعدم اطلاعهن على كامل التفاصيل، وكثيراً ما يتم استغلال محدودية حركة المرأة خاصة في الأطراف لتجاوز وجودها سيما مع وجود نصاب للجلسة بدونها، هذا التغول على دورها ينسحب على محاربة بروزها خصوصاً للنساء الناجحات وفق نظام الكوتا اللواتي يرى الرجال أنهن غير مطالبات بإرضاء قاعدتهن الشعبية (مع إمكانية النجاح والتعيين وحجز المقعد بدون أي برنامج انتخابي إذا يتم التعامل معهن كحشوات تكميلية لمقاعد البلدية) على عكسهم، تعلّق اروى العفيشات: في احد المرات لم يعطوني سوى نصف ما طلبته بحجة أنني ناجحة عبر الكوتا ولن أتعرض للمساءلة من الناخبين في منطقتي ولا يوجد لدي اي سبب للشعور بالإحراج، بينما هم نجحوا بالانتخاب ويجب أن يرضوا قاعدتهم الجماهيرية.

يتحـدث زيـد المحيسـن عـن وجهـة نظـره فـي المعيقـات التـي تواجههـا زميلاتـه النسـاء: المعيقـات ليسـت على المرأة وحدهـا، بـل أيضاً على الرجـل كـون قانـون البلديـات مجحـف وقلّـص دور الأعضاء الذيـن بـات وجودهـم شـكلي؛ فمـا بالـك بالنسـاء وحظوظهـن المتدنيـة واتجـاه معظمهـن لمقاعـد الكوتا، ولولا وجود الكوتا لكان العضوات الفائزات معدودات على الأصابع وبمرجعية عشـائرية



## تقييم علاقة العمل مع الأعضاء الآخرين من الرجال والنساء :



تبرز المنافسة واضحة داخل عضوية المجالس البلدية، سيما وأن تبعات المنافسة العشائرية والعائلية تنتقل لداخل أروقة البلدية. الصدامـات داخـل البلديـة تكـون علـي مسـتويين الأول بيـن الرجـال والنسـاء وأبويـة الرجـال خصوصـاً فـي المحافظـات الطرفيـة، إلا أن إجمـاع المشـاركات فـي الدراسـة كان علـي حساسـية الوضـع مـع المـرأة وهـو المسـتوى الثانـي مـن الصـدام، حيـث تلعـب الغيـرة والشـخصنة أدوار عديـدة تجعـل تعامل النسـاء مع بعضهن البعض أصعب.

تقـول إلهـام الإمـام بـأن هنـاك تهميـش للعضـوات أكثـر مـن الـحورات السـابقة، وحـدث هـذا التهميـش بنـاء علـى تصفيـة حسابات وأحقاد قديمة سـيما وأن رئاسة البلدية كانـت لمدة ٣٢

سنة من عشيرة العضوات فيما الدورة الأخيرة فرزت رئيس بلدية من عشيرة أخرى. أما تمام العجالين فتقول بأن الزملاء كلهم جيدون ولكن طبعنا شرقي، ومهما بذلنا من محاولات يبقى مجتمعنا ذكوري ويعطي أهمية للرجل أكثر من المرأة، لذلك يتوجب علينا إثبات وجودنا حسب قدراتنا وحسب عطاءنا لنعكس صورة مشرقة عنا.

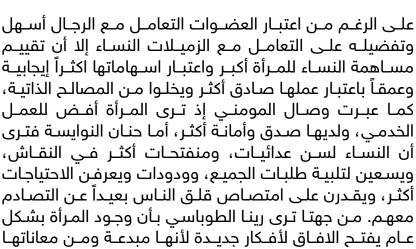
بشكل عام فضلت المشاركات في الدراسة العمل مع زملائهن الرجال تجنباً لصعوبة العمل مع النساء الذي يشوبه الغيرة والمنافسة إضافة لتدخل أزواج العضوات وذويهن وتأثير ذلك على سير العمل داخل البلدية؛ فمن وجهة نظر ماجدولين فريحات إن العلاقة مع زملاءها الرجال ممتازة وهناك احترام كبير ويأخذون برأيها ويناصرونها على عكس الزميلات النساء اللواتي يأخذن القرار عبر أزواجهن أو هن بلا قرار ويتأثرن بالضغوطات من الأعضاء الآخرين، في ذات السياق أسفت إيمان الطيب لوضع العضوات الأخريات كون غالبيتهن يتبعن نظام الحضور الشكلي والتوقيع على كل المستندات دون قراءتها ودون المشاركة في النقاشات، كما أشارت إلى أن بعضهن يرفضن مناقشة القضايا بحكم أنه من "العيب" مناقشة رئيس البلدية لإسقاط قانون ما هو يؤيده وهو من نفس عشيرتها. خلود الفلاحات أضافت بأن التعامل مع الرجال أسهل لأن ما هو يؤيده وهو من نفس عشيرتها. خلود الفلاحات أضافت بأن التعامل مع الرجال أسهل لأن عضوة مجلس، وينظرن للمجلس فقط كفرصة للاستفادة من المكافآت، وتقوم هؤلاء عضوات بتغيير رأيهن حسب رأي زوجها أو شخص من أقاربها، ولقد أدى ذلك إلى ضعف أداء النساء في هذه الدورة بسبب هذه النماذج، خاصة عضوات اللجان المحلية اللواتي يفتقرن تماماً المعرفة بالقانون. العتب الأكبر بحسب إيمان الطيب على وزارة الإدارة المحلية اللواتي يفتقرن تماماً للمعرفة بالقانون. العتب الأكبر بحسب إيمان الطيب على وزارة الإدارة المحلية النافة عن العديد

من العضوات وتدخلهم للمجالس عبر الكوتا دون تدريبهن قبل. وشددت على أنه يجب "تطوير النساء قبـل وضعهـن فـي المجلـس البلـدي وليـس بعـد الانتخابـات" وذلـك لأن الجهـل بالقانـون وانعـدام الخبـرة والممارسـة تسـبب فـي تـورط العديـد منهـم فـي قضايـا فسـاد وإحالتهـن للتحقيـق مـع ديـوان المحاسـبة ومكافحـة الفسـاد، وذلـك بسـبب قيامهـن بالتوقيـع علـى مسـتندات دون علمهن محتواها.

في تشخيص المعضلة أمـام نجـاح المـرأة فـي تجربتهـا البلديـة فـإن مجـرد مشـاركة المـرأة فـي الترشـح والانتخـاب والوصـول الـى المجالس المحليـة والبلديـة، يعني تحقيـق خطـوات تقدميـة نحـو مفهـوم حقـوق المواطنـة للمـرأة، ممـا يعنـي وجـود تمثيـل اوضـح وأدق للتعبيـر عـن احتياجاتهـا الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة.. ولعلنا نشهد وخصوصـا فـي الريـف تنامـي للـدور الاقتصادي الـذي تقـوم بـه المشـاريع الانتاجيـة الصغيـرة للمـرأة، برغـم كل مـا يشـاع عـن تعثـر أغلبيـة منهـن ليصبحن غريمات.

مشاركة المرأة في صياغة احتياجاتها واستعدادها عبر مجالس الحكم المحلي وكعنصر متمكن سيعزز فرص التنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا بالتأكيد.. وسيدفع المرأة عموما لكسر الحالة التقليدية التي تعيشها كعنصر غير نشط في العملية الإنتاجية، ولعل ما ينشر عن قصص النجاح التي يحرزها مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الاردنية، دليلا على الافاق المتاحة امام إنجازات المرأة







تخلق الإبداع وتؤسس المشاريع، ولا تمل، بينما الرجل يصيبه الملل، كما تهتم المرأة بالتفاصيل وتتابع العمل لإثبات نجاحها.

ما تراه المشاركات في الدراسة أساسياً هو تواجد المرأة في عضوية البلديات عمل على كسر الصورة النمطية في أماكن منغلقة اجتماعية ويحب فيها العمل للرجال فقط، ويبدو نظام الكوتا إيجابياً في هذا السياق وحقق المطلوب منه باشراك أكبر عدد ممن في هذه الجسم المؤسسي الهام الذي يعد على تماس مباشر مع الناس، تـرى سـميرة القضاة بـأن مشاركة المساء كسـرت العنصرية ضدهـن، كما أنهـن يعملـن بشـكل أكبـر ومخلصـات، ويلامسـن قضايـا المجتمع أكثر.

هـذا التواجـد الحيـوي للمـرأة فـي البلديـات انعكـس بشـكل مباشـر علـى تعزيـز خدمـة شـريحة مـن النسـاء لـم يسـمح لهـن بإنجـاز أعمالهـن فـي مبنـى البلديـة وكـن مضطـرات بسـبب واقـع اجتماعـي ينـال مـن حقوقهـن ان يفوضن رجل من العائلة لإنجاز لذلك.

تعلق إلهام الإمام على هذه النقطة بالقول إنوجود المرأة في عضوية البلدية عزز تردد النساء على مبنى البلدية خصوصاً مع النشاطات المقامة لهن، وبتعبير فاطمة القضاة عضوات البلدية يستطعن التعامل مع النساء في مناطقهن بدون أي حرج اجتماعي.

لَّـم تخـلُ آراء المُشَـارُكات مـن تظـرة سـلبية ارتبطـت بضعـف الهيئـة المتواجـدات بهـا وارتبـاط إسـهاماتهن بهيمنـة رئيـس البلديـة الـذي يعتبـر صاحـب الصلاحيـات الأوسـع سـواء فـي البلديـة او المجالس المحلية التابعة لها، ماجدولين فريحات رأت إسـهامات النسـاء قليلة وفي ذات الوقت تحسب للرجال، وفي نظرة رأي دبلوماسي أكثر تجد فاطمة المومني بأنـه لا يوجـد اسـهامات أكثـر عند النسـاء فالعمل تشاركي.

البعد الخدماتي لعمل البلديات والالتصاق مع البيئة المحلية أرسى نـوع مـن العلاقـات مـع منظمـات حقوقيـة تعنى بقضايا محـددة أبرزهـا قضيـة اللاجئيـن في الأردن، غديـر خليفـة موظفـة لدى أحد المنظمات الدوليـة العاملـة مع اللاجئيـن وجـزء مـن العينـات الإضافيـة التي تمـت مقابلتهـن في سياق موضـوع الدراسـة، تـرى بأنـه مـن الخدمـات التي قدمها تواجد المرأة في العمل البلـدي تكريـس وتعزيـز صـورة المـرأة القـادرة علـى تقديـم الخدمـات العامـة للمجتمـع المحلـي، إذ تمكنـت المرأة المنتخبـة مـن اكتساب الثقـة مـن قبـل افـراد المجتمع المحلـي مـن خلال قيـاس مسـتوى الأداء الوظيفي ونـوع الخدمـات وجـودة الخدمـة المقدمـة بالمقارنـة مـع الأعضاء الآخريـن مـن الذكـور، كمـا ساهمت في تغيير الصورة النمطية للانتخاب في المجتمع المحلي ذات البعد العشائري الذكـوري.

أما في سياق النساء في المجتمع فتقـول غديـر بـأن تواجدهـن في عضويـة البلديـات أسـهم في تمكين نساء المجتمع المحلي جزئيـاً من إمكانيـة المشاركة الاجتماعيـة والإنتاجيـة من خلال المشاريع التي نفذتهـا النسـاء في لجـان البلديـات، لا سيما أن المرأة في مثـل هـذه المجتمعـات تفضـل و تحبـذ التعامـل والتواصـل مـع النسـاء ممـا وسـع مـن شـبكات التواصـل النسـوية،ورفع مسـتوى الوعـي بشـكل عـام بفاعليـة دور المـرأة في المجالـس البلديـة ممـا شجع بعضهـن للترشـح للانتخابـات النيابيـة متجـاوزات بذلك احيانـا الكوتـا النسائية بالوصـول للمجلس وهو يعكس مدى ثقة المجتمع المحلى بالأداء المقدم من قبل المرأة.

مـن ناحيتـه، يـرى زيـد المحيسـن عضـو مجلـس بلـدي فـي إحـدى محافظـات الجنـوب بأنـه لا يوجـد إنجازات؛ فالموقـع سـواء كان بلـدي او برلمانـي يرفـض النساء ولـم تستطيع دورات التمكيـن للأسـف التقـدم فـي موضـوع قبـول المـرأة فـي المناصـب القياديـة مـع أنهـا تشـغل مهمـات غايـة فـي الأهميـة. فالكثيـر مـن دورات التمكيـن تحـاول معاملـة المـرأة الأردنيـة بمعاييـر اجنبيـة فيمـا بقـي الواقع الاجتماعى كما هو وبقيت المنظومة التى تحتكم لها عملية الترشيح ذاتها.

يسار الخيطان الموظف في أمانة عمّان الكبرى يرى بأن تجربة النساء أضيفت بشكل مجزوء لأنه إلى الآن لم تفرز الانتخابات بالقوانين الموجودة امرأة قادرة على التغيير بشكل عام. لكن المرأة أثبتت أن لها القدرة الكبر على التواصل مع الناس والإحساس بهم وهذا وحده لا يعني شيء في خضم العمل الخدمي.

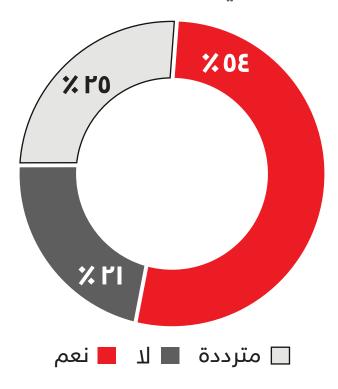
# الرغبة في تكرار التجربة (〇)

أكثر من نصف المشاركات في الدراسة أكدن على رغبتهن بإعادة التجربة مرة أخرى، وهذه النسبة تتطابق مع نسبة المشاركات في الانتخابات البلدية لمرة واحدة، فيما ربع المشاركات مترددات بالترشح لدورة جديدة أو خوض غمار تجارب انتخابية أخرى لمجالس المحافظات أو المجلس النيابي، أما من أكدن عدم مشاركتهن فشكلن ما نسبته ٢١٪ من حجم عينة الدراسة.

تكرار التجربة ارتبط بشكل رئيسي برغبة المشاركات بإنجاز الأمور والمشاريع التي لم يتم إنجازها خلال الحورة الماضية كما ترى زينب بني عطا، عدا عن الشعور بالمساوة مع الرجل ضمن العمل المشترك في البلدية، ماهود الحلاحلة ستكرر تجربتها انطلاقا من شعورها أنها والرئيس سواسية إذ أن كليهما منتخبان وحصلا على عضويتهما بإرادة الشعب الذي صوت لهما.



### الرغبة في تكرار تجربة الترشيح



إلا أن الملاحـظ أيضـاً، أن بعـض العضـوات يريـن فـي المشـاركة نوعـاً مـن مـلء وقـت الفـراغ وإشـغال النفـس سـيما إن قلـت مسـؤولياتهم الأسـرية، مثلمـا اكـدت إلهـام الإمـام التـي لا تريـد التوقـف عـن العمـل لأنها غير متزوجـة وتعيش مع والدتها.

مع التفكيـر بإعـادة التجربـة البلديـة، اثنتـان فقـط مـن العضـوات قـررن الترشـح لمنصـب رئيـس بلديـة، وهـذه تجربـة تحتـاج لمنافسـة شـديدة مـع الرجـال سـيما وأن انتخابـات آب ٢٠١٧ أظهـرت غيـاب تـام للمـرأة عـن رئاسـة البلديـة. حنـان النوايسـة تخطـط للنـزول فـي الـدورة القادمـة لشـغل منصـب رئيـس بلديـة، كونـه يملـك صلاحيـات تنفيذيـة ومرونـة فـي العمـل وهـذا مـا كانـت تبحـث عنهـا لتنفيذ كامل برامجها.

مع أن فكرة الترشح لرئاسة البلدية منطقية أكثر من الانتقال لهيئات ديمقراطية أخرى تابعة للدولة مثل مجالس المحافظات والمجلس النيابي إلا أن نحو ربع العينة لم تحسم خيار المشاركة في البلديات وقد تنتقل لمجالس أخرى وهذا يعتمد على التوازنات العشائرية ونظام الحور. وصال المومني مثلاً ما زالت تحرس الخارطة الانتخابية في الانتخابات الأخرى وعليه ستقرر تكرار التجربة البلدية أو لا علماً بأنها عضو مجلس بلدي لدورتين، أما تمام العجالين فليست متأكدة من قرارها المرتبط بوجود الدعم العشائري لها: "احنا تعلمنا انه إذا بدنا ننزل للانتخابات بمجتمع شرقي لازم يكون في توافق مع العشيرة والعيلة ... لأنهإذا طلعت لحالي ما بنجح وبدون دعمهم ما رح أنزل ...هم قاعدتي الانتخابية." على المقلب الآخر ترى سناء خرفان أنها لا تربد الترشح للبلدية لإعطاء فرصة للآخرين، كما أن لديها توجهات بالمشاركة في انتخابات اللامركزية.

رفض تكـرار التجربـة البلديـة ارتبـط بالتجربـة السـيئة للعضـوات واحباطهـن منهـا إذا وحالـة الفتـور بسـبب عـدم التمكـن مـن الإنجـاز شـيء علـى أرض الواقـع خـلال الفتـرة الماضيـة، إضافـة لعدمالقـدرة علىإنجـاز شـيء يخـص النسـاء بشـكل ملمـوس كمـا رأت غيمـان الطيـب. هـذا الإحبـاط ارتبـط أيضـاً بمحدوديـة الصلاحيـات الممنوحـة للمجالـس المحليـة وهيمنـة رئيـس البلديـة كمنصـب على كامل القرار، تقول أروى العفيشـات "يا دوب الرجال قادرين يشتغلوا".

### توصيات ختامية



برغم الجهود الرسمية الحكومية، والأهلية وخاصة النسوية منها، لتعزيز وتوسيع إطار المشاركة النسائية في مستوى الإدارة المحلية، إلا أن تجربة النساء، رغم تقدمها في عدد من المجالات، ما زالت بحاجة للدعم والتعزيز. وذلك لأسباب وعوامل عديدة تناولتها الدراسة بالتفصيل. بدءا من البنية والتركيبة العشائرية والتقليدية التي تحد من إمكانيات النساء أحيانا، مرورا بالثقافة الذكورية السائدة، وصولا لتشتت وتبعثر الجهود النسوية وعدم وضع الخطط والرؤى موضع التنفيذ. وعلى ذلك، فإن هناك المزيد لفعله والعمل من أجله، خاصة أن المملكة على أعتاب انتخابات جديدة، لا بد من تكريس الجهود في عدد من المجالات، لتحقيق مزيد من المشاركة.

إن تعزيـز مشاركة النساء على المسـتوى البلـدي- المحلـي، يقتضـي ابتـداء تطويـر رؤيـة نسـويـة للعمــل البلــدي- المحلـي، تشــارك بهــا جميــع الأطــراف الفاعلــة علــى المســتويين الحكومــي والأهلـي، وذلـك لتحقيـق أهداف عامة أهمها :

- ضمان وصول عدد أكبر من النساء المؤهلات لعضوية مجالس الإدارة المحلية،
  وخاصة بالتنافس.
  - تفعيل مشاركة النساء وأدوارهن داخل المجالس واللجان.

### و لتحقيق ذلك، لا بد من العمل على عدد من المستويات :



### المستوى القانوني و التشريعي، وذلك عبر :

- تعديـل مختلـف التشـريعات والقوانيـن بمـا يضمـن مزيـدا مـن الحقـوق للمـرأة، وخاصـة علـى
  صعيـد تكافؤ الفرص، والعمل، وقوانين الأسـرة.
- إعادة النظر بنظام الكوتا الانتخابية، وتوحيد نسبة الكوتا في كل القوانين، بما يعطي فرصا أوسع لوصول النساء.



- اعتماد مناهج عمل متطورة في بناء التحالفات والشبكات مثل برنامج التعلم غير رسمي يجمع سيدات ذات تأثيـر كبيـر علـى المسـتوى الادارة ولديهـن قصـص حقيقيـة فـي العمـل البلـدي لجعلهن نماذج (mentors) للسيدات المترشحات.
- توجيه كافة الجهود المؤسسية لدعم النساء، والاستفادة من قطاعات العمل المختلفة لدى منظمات المجتمع المدنى لتحقيق ذلك.
- تعزيـز ودعـم وتطويـر شـبكة نشـميات، لتوحيـد المطالـب والجهـود والمواقـف، وتفعيـل دور الشبكات والأطر الداعمة للنساء.
- تشجيع أكبـر عـدد مـن النسـاء علـى خـوض الانتخابـات علـى قاعـدة التنافـس، مـع العمـل علـى إصـلاح الأنظمـة الانتخابيـة، بمـا يضمـن وصـول أعلـى للنسـاء. والاسـتفادة مـن نظـام الكوتـا المعمول به أيضا، والعمل على توحيد نسبة الكوتا في القوانين.
  - تطوير استراتيجية نسوية للعمل المحلي تشكل توجهات عامة للعمل النسائي المحلي.
- العمـل مـع المؤسسـات المختصـة لإعـداد تدريبـات متكاملـة، وهادفـة فـي مجـال الحمـلات الانتخابية، والدعم والمناصرة، والتشبيك.
- تطوير تدريبات متخصصة للنساء الفائزات بعضوية المجالس المحلية، وخاصة في مجال كتابة المقترحات، وإدارة المشاريع، والتكنولوجيا، والإدارة العامة، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.
- تركيـز عمـل المنظمـات النسـائية والمدنيـة خـارج المـدن والتجمعـات السـكانية الكبـرى، للوصـول
  لذكبر عدد من النساء في الريف والمناطق المهمشة.



- العمـل علـى إعـداد وتنفيـذ سياسـات إعلاميـة تسـهم فـي تغييـر الصـورة النمطيـة لأدوار النسـاء،
  وتسلط الضوء على أهمية مشاركة المرأة عموما، وفي الانتخابات المحلية على وجه الخصوص.
- التعاون بيـن المؤسسات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعـلام المرئيـة والمطبوعة والمسموعة على إنتاج برامج توعيـة تركـز على تغييـر الصـورة النمطيـة، وتسـهم في تفكيك الخطاب المحافظ.
  - تسليط الضوء في وسائل الإعلام على تجارب النجاح النسائية في مجالات العمل العام.

**الملحق:** (١). عضوات المجالس البلدية والمحلية المشاركات في الدراسة :

البلدية	المجلس المحلي	الإسم	المنطقة الجغرافية	#
عجلون الكبرى	الروابي	فاطمة أحمد القضاة		1
عجلون الكبرى	الروابي	ياسمين محمد المومني		۲
عجلون الكبرى	عين جنة	سميرة عواد القضاة		٣
عجلون الكبرى	عين جنة	هديل بدري البطاينة		8
عجلون الكبرى	الصفا	تمام محمد النعيمات		0
عجلون الكبرى	عنجرة	روان حامد الزغول	ä.II. *.II	٦
الشفا	الهاشمية	زينب محمد بني عطا	الشمالية	V
كفرنجة	راجب	ماجدولين فريحات		٨
كفرنجة	كفرنجة	منی بني نصر		٩
الجنيد	عبين وعبلين	فاطمة محمد المومني		1.
الجنيد	عبين وعبلين	وصال محمد المومني		П
الشفا	حلاوة	سناء علي خرفان		11
أم الرصاص	الرميل وعليان	أنوار خلف سعيد السحيم		۱۳
أم الرصاص	أم الرصاص	نور حماد شهبان النيف		18
أمانة عمان الكبرى	خريبة السوق (منطقة)	تمام علي العجالين		10
أمانة عمان الكبرى	النصر (منطقة)	ابتسام عثمان صالح		١٦
بلدية ناعور	قصبة ناعور	أروى عايش العفيشات		IV
بلدية العامرية		إيمان الطيب	الوسطى	۱۸
مادبا الكبرى	المريجمات والحوية	خلود مفلح الفلاحات		19
أمانة عمّان الكبرى	اليرموك (منطقة)	رانيا حسن الكوز		۲۰
أمانة عمّان الكبرى	اليرموك (منطقة)	عبير محمد سعادة		۲۱
بلدية الموقر	الموقر	رينا داوود الطوباسي		۲۲
أم البساتين		ماهود مصلح الحلاحلة		۲۳
معان الكبرى		إلهام حسن الإمام		31
بلدية مؤتة والمزار	المزار	حنان بركات النوايسة	الجنوبية	۲0
الطفيلة الكبرى	العيص	واجد الجرادين		רז
معان الكبرى	معان	ربيعة أحمد رجا الخوالدة		۲۷
	الطيبة	سماح أحمد البطوش		۲۸

### (٢). المشاركات والمشاركون من منظمات ومؤسسات

الوظيفة	اسم المشارك / ة
رئيس اتحاد المرأة الأردنية	آمنة الزعبي
عضو مجلس محافظة الكرك	جوزفين النوايسة
موظف - أمانة عمان الكبرى	يسار الخيطان
كاتب وباحث	ربیع محمود ربیع
نائل	زيد المحيسن
عضو مكتب سياسي لحزب	عماد المالحي
موظفة في منظمة دولية حقوقية	غدير خليفة
عضو إطار نسوي- الشمال	فردوس الشبار
مؤسسة إعمار الحصن	مازن مرجي
رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الجبيهة - عضو امانة عمان الكبرى	معتز اللوزي





